وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر 2000- 2019

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبتين:

- شهرزاذ بوكابوس
- رفية شباح

تحت إشراف الأستاذ:

- سمير محي الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: جليط الطاهر	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: سمير محي الدين	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بن شوفي نور الدين	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الدراسية: 2021 -2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله العلي الكبير أولا وأخيرا الذي أطال في عمرنا وهدانا إلى مافيه الخير، وبفضله ونعمته توصلنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع ونسأله عز وجل أن يجعله نافع لنا ولغيرنا، وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

وعرفانا بالمساعدات التي تلقيناها لا يسعنا إلا التقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل والمشرف"سمير محي الدين"، الذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا العمل بتوجهاته القيمة ونصائحه السديدة.

إلى من أمدوا لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع سواء من بعيد أو قرب.

أتقدم بالشكر إلى كل شخص شجعنا ولو بكلمة طيبة ومدنا بالأمل ورفع معنوياتنا زمن كان يسدي لنا النصيحة ومن ساعدنا وأفادنا بالمعلومات.

في الأخير بخالص الشكر إلى كل أساتذة العلوم الإقتصادية.

شكرا للجميع

شهرزاد رفية

إهداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي من نعم لا تحصى منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي التي تفانت في تربيتي وكان دعاءها ورضاها عني وراء كل نجاحاتي فأنتي نبراس حياتي ومصدر قوتي، وقلعتي التي أتحصن بها

أبي من كان سندا لي وتاجا أرفع به رأسي، إلى من اكتوى بلسعات الدهور وذاق مرارة الحياة ليحيي أولاده

إلى من ثابر ليلا ونهارا حرا وبردا من أجلي تربيتي، حفظكما الله وأدامكما لنا شمعة مضيئة في حياتنا

إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم والكتاكيت الصغار حفظكم الله وجعلكم لي سندا لا يكل ولا يمل ولا يميل

إلى نصفي الثاني ورفيق دربي وحياتي حتى مماتي الذي كان لي أملا يشع لي طريقي كلما ضاقت بي السبل وكان دعمه شمعة أستنير بها

إلى كل أحبابي وأصدقائي في الحياة العلمية والدراسية

إلى زميلتي شهرزاد التي شاركتني وقاسمتني جهد هذا النجاح

وإلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

رفية

إهداء

بسم الله ابتدئ و به اهتدي، وبرسوله اقتدي، احمد الله حمدا يليق بجلالته وعظمته وكماله، لا خالق و لا هادي غيره.

تختلف اللغات التي نعبر فيها عما في داخلنا وكانت لي لغتي الخاصة التي أهدي بها ثمرة سنوات من المثابرة.

إلى من سهرت الليالي لأجلي،إلى من أعطتني حبها وأحبتني أكثر من نفسها،إلى من أضاعت لعيني بريق النجاح و الأمل فكانت رمز دائما للطيبة و المحبة إليك حبيبتي وأعز ما أملك في هذا الوجود

" أمي الغالية"

إلى الذي نزع الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم، إلى الذي يشقى لنسعد ويتعب لنرتاح إليك" **أبي العزيز"**

إلى ركائز بيتنا إخوتي **(مختار، عبد الله)**.

إلى جدتي حفظها الله وأطال في عمرها.وإلى كل عائلة

" بوكابوس" و"شمشم".

إلى من لا أملك غيرها أختي التي أنجبتها لي الدنيا ولم تنجبها أمي

"ريان" هي التي تقاسمت معها حلو الحياة ومرها،

هي روحي الثانية وسندي في هذه الحياة.

إلى رفيقتي**"دينة"** التي لا أندم على معرفتها يوما ما

بمثابة أخت لي،وصديقتي **"رفية"** التي ساندتني في هذا العمل.

وصديقاتي التي جمعتني بهم أيام الدراسة.

إلى من أحمل له مكانة في قلبي ولم أذكره.

شهرزاد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**III - VI**
قائمة الجداول	**VI I**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
قائمة المختصرات والرموز	**X**
مقدمة	**أ–ث**
الفصل الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات	**7**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ووظائفه	**7**
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات وهيكله	**9**
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات ومؤشراته	**14**
المطلب الرابع: علاقة ميزان المدفوعات بحساب رأس المال والحساب الجاري	**17**
المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	**19**
المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات	**19**
المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات	**20**
المطلب الثالث: طرق تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات	**23**
المطلب الرابع: مقاييس اختلال ميزان المدفوعات	**25**
خاتمة الفصل	**27**
الفصل الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر	
تمهيد	**29**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة	**30**
المطلب الأول: نشأة الصناعة	**30**
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية الصناعة	**31**
المطلب الثالث: مقومات الصناعة	**33**
المطلب الرابع: أنواع الصناعة	**35**

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: مميزات وهيكل القطاع الصناعي في الجزائر	**37**
المطلب الأول: المرجعية التاريخية للصناعة الجزائرية	**37**
المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر	**42**
المطلب الثالث: هيكل القطاع الصناعي في الجزائر	**44**
المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات انعاش قطاع الصناعة في الجزائر ومشاكله	**47**
المطلب الأول: أبعاد وتوجهات الصناعة في الجزائر	**47**
المطلب الثاني: سياسة إنعاش الصناعة في الجزائر	**49**
المطلب الثالث: مشاكل القطاع الصناعي في الجزائر	**53**
خاتمة الفصل	**58**
الفصل الثالث: تحليل مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)	
تمهيد	**60**
المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري(2000-2019)	**61**
المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	**61**
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2019)	**63**
المطلب الثالث: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري	**68**
المبحث الثاني: تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر	**69**
المطلب الأول: تحليل أثر الناتج المحلي الداخلي على القطاع الصناعي	**69**
المطلب الثاني: تحليل أثر الصناعة التحويلية والإستخراجية على القطاع الصناعي	**72**
المطلب الثالث: نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي	**76**
المبحث الثالث: تحليل مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في ميزان المدفوعات وآفاقه	**78**
المطلب الأول: مساهمة قطاع الصناعي في الصادرات خلال الفترة (2000-2019)	**78**
المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعي في الواردات خلال الفترة (2000-2019)	**79**
المطلب الثالث:مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري(2000-2019)	**81**

فهرس المحتويات

المطلب الرابع:استشراف آفاق القطاع الصناعي ومساهمته في ميزان المدفوعات	**83**
خاتمة الفصل	**85**
الخاتمة	**87**
قائمة المراجع	**91**
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج مفترض لميزان المدفوعات	12
02	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	63
03	تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)	65
04	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)	66
05	القيمة المضافة للناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)	70
06	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)	72
07	مساهمة القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	74
08	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري للفترة (2011-2019)	76
09	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2018)	78
10	نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال الفترة (2000-2019	79
11	تطور الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة (2000-2018)	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل ميزان المدفوعات	13
02	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	64
03	تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)	66
04	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)	67
05	القيمة المضافة للناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)	71
06	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)	73
07	مساهمة القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة(2000-2019)	75
08	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي للفترة (2011-2019)	77
09	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات للفترة (2000-2018)	79
10	نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات للفترة (2000-2019)	80
11	تـ طورالميزان التجاري الصناعي خلال الفترة (2000-2018)	82

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)	97
02	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2013-2018)	98
03	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2008)	99
04	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2019)	100
05	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية (2011-2019)	101
06	الصادرات الصناعية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2000-2018)	102

قائمة المختصرات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
BP	Balance Des Paiements	ميزان المدفوعات
EX	Exportations	الصادرات
IM	Importations	الواردات
BC	Balance commerciale	الميزان التجاري
PIB	Production Interne brut	الناتج الداخلي المحلي
C	Consommation	الإستهلاك
I	Investissement	الإدخار
TC	Taux de Couverture	معدل التغطية
TD	Taux de Dépendance	معدل التبعية
Ec	Entrée du capital	دخول رؤوس الأموال
Sc	Sortie de la capitale	خروج رؤوس الأموال

مقدمة

مقدمة

تعد التجارة الخارجية النافذة التي يطل عليها الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي باعتبارها عصب أي اقتصاد، وأداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج، وذلك لأهميتها البالغة في تسيير النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير ومصدر مهم للعملة الوطنية وجذب رؤوس الأموال، فتبادل سلع وخدمات متنوعة يترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها، والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات يطلق عليه ميزان المدفوعات حيث يوضح لنا مالها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه الخارج، ومن تم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي. ذلك لكون ميزان المدفوعات أحد أعمدة الاقتصاد القومي وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، بالإضافة إلى كونه ذلك السجل الذي تندرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائمة و القيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال.

كما يعد القطاع الصناعي أحد ركائز التجارة الخارجية كونه من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال، حيث أصبح هناك تنافس شديد من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية والمحلية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

والجزائر كغيرها من البلدان التي عرفت مشاكل في ميزان مدفوعاتها الخارجي وتوازناتها الاقتصادية الكلية لأسباب عدة منها تذبذب أسعار الصرف، إضافة إلى ضعف الإنتاج والإفراط في الإصدار النقدي. وأمام وضع التغيرات الدولية واتجاهها نحو العولمة قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الخارجية من حيث واردات الإنتاج والاستهلاك من جهة، والصادرات من جهة أخرى التي تمثل نسبة عالية من المحروقات، والخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، تسعى الجزائر إلى وضع استراتيجيات جديدة، وتحديد مجموعة من الأهداف على المدى المتوسط لترقية وتطوير القطاع الصناعي، ليأخذ مكانة اللائقة ويساهم بشكل فعالة ويحقق التنويع الاقتصادي المنشود، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والطاقات البشرية المتاحة أحسن استغلال.

✓ **إشكالية الدراسة**

وبناءا على ماتقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة والتي هي على النحو التالي:

ماهو واقع وحجم مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في ميزان المدفوعات؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن أن تساعدنا في الإجابة على التساؤل الرئيسي وهي كالتالي:

- ما هي أهم اختلالات ميزان المدفوعات وطرق علاجه؟
- فيما تكمن مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو حجم مساهمة الصادرات والواردات الصناعية الجزائرية في ميزان المدفوعات؟ وما هي آفاقه؟

✓ **فرضيات الدراسة**

- يعتمد النمو الاقتصادي في الجزائر على القطاع الصناعي، خاصة الإستخراجية، وبدرجة أقل الصناعات التحويلية.
- تساهم الصادرات الصناعية بنسبة محدودة جدا في الميزان التجاري، وبالتالي لها تأثير جد محدود على ميزان المدفوعات.
- تساهم الواردات الصناعية بنسبة معتبرة في الميزان التجاري، وبالتالي أي تغير في الأسعار تكون له آثار كبيرة على ميزان المدفوعات.

✓ **أسباب اختيار الموضوع**

- أهمية ميزان المدفوعات كمؤشر رقمي للوضعية الاقتصادية.
- الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا النوع من الدراسات.
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

✓ **أهمية الدراسة**

تعود أهمية الدراسة إلى دور صادرات وواردات القطاع الصناعي خاصة الصناعة التحويلية باعتبارها حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية من حيث التأثير على ميزان المدفوعات، كون ميزان المدفوعات يعكس الوضع الاقتصادي في أي دولة لأنه يحتل مكانة في تحقيق التوازن الاقتصادي، مع إبراز أهم مراحل التي يمر بها القطاع الصناعي والسياسات المنتهجة لإنعاشه، لتطبيقها على ميزان المدفوعات الذي يعبر عن الوضعية المالية.

✓ **أهداف الدراسة**

- تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات والقطاع الصناعي.
- تحليل أثر الصادرات الصناعية على ميزان المدفوعات الجزائري.
- تحليل أثر الواردات الصناعية على ميزان المدفوعات الجزائري.

✓ **منهج وأدوات الدراسة**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي من أجل استيعاب الجانب النظري للبحث فيما يتعلق بكل من ميزان المدفوعات والقطاع الصناعي ثم إسقاطه على حالة الجزائر من خلال تحليل المعطيات الخاصة بميزان المدفوعات الجزائري.

أما بخصوص الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على مختلف التقارير والنشرات والإحصائيات، وتحليلها باستخدام الجداول والمنحنيات والنسب الوقوف على مكامن الخلل والضعف.

✓ **إطار الدراسة**

اعتمدنا في دراستنا على دراسة حالة الجزائر من أجل الحصول على معلومات متوفرة حول موضوع محل الدراسة، أما الحدود الزمنية لهذه الدراسة فتمتد من سنة 2000 إلى غاية 2019 بالنسبة لميزان المدفوعات والقطاع الصناعي.

✓ **الدراسات السابقة**

- **دراسة حطاب موراد** بعنوان " أثر السياسات الصناعة على هيكل الصناعة– دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، وقد حاولت هذه الدراسة إبراز أثر السياسات الصناعية على الاقتصاد الجزائري خاصة في الآونة الأخيرة بهدف الخروج من التبعية في ظل ارتفاع فاتورة الواردات وتحقيق صناعة تتوافق مع متطلبات المجتمع، ولقد توصلت بعد معالجتها لإشكالية الدراسة أن الدولة قامت بدعم وتشجيع قطاعات الصناعة من خلال صياغة سياسات صناعة للنهوض بها، لكون هذه السياسات لها علاقة وطيدة بهيكل الصناعة تتمثل في الإجراءات القانونية والتشريعية المطبقة في القطاع، وكذلك الإعانات المالية الممنوحة لبعض المؤسسات التي تنشط فيه.
- **دراسة محضار سليم** بعنوان" دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، أطروحة دكتوراه في بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016، وقد حاولت هذه الدراسة إبراز مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، ولقد توصلت بعد معالجتها للموضوع أنه لابد من تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على كل المؤسسات الصناعية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام من أجل إنتاج سلع وفق متطلبات الجودة العالمية وحتى تتمكن من الولوج إلى الأسواق العالمية والمساهمة في ترقية الصادرات خاج المحروقات.
- **دراسة منهوم بلقاسم**" بعنوان أثر تخفيض القيمة الخارجة للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر1970–2009"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، وقد حاولت هذه الدراسة إظهار الأثر الايجابي في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات بحكم أن الجزائر تعتمد على مورد واحد وهو البترول، ولقد توصلت بعد معالجتها للموضوع بأن السياسة النقدية التي

اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة، دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.

- **دراسة زرافة محمد** بعنوان " أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016، وقد حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة، وهذا بالاعتماد على النموذج القياسي، وأهم ما توصلت إليه أنه توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول وهو ما يقدم دلالة بوجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

وقد تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة بحيث عالجت حجم مساهمة القطاع الصناعي خاصة الصناعة التحويلية في الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بصفة عامة.

- ✓ **هيكل الدراسة**

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كمايلي:

تناول الفصل الأول :"**الإطار النظري لميزان المدفوعات**" حيث تناولنا فيه مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

أما الفصل الثاني:" **القطاع الصناعي في الجزائر**" فهو يعالج مفاهيم عامة حول الصناعة، مميزات وهيكل القطاع الصناعي في الجزائر، أبعاد وتوجهات إنعاش قطاع الصناعة في الجزائر ومشاكله.

وبالنسبة للفصل الثالث:" **تحليل مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات الجزائري**" فقد خصص لدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2019 من خلال التطرق إلى وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر بالإضافة إلى مساهمة قطاع الصناعة في ميزان المدفوعات وآفاقه.

- ✓ **صعوبة الدراسة**

تتمثل أهم صعوبات الدراسة في:

- وجود تناقض في الإحصائيات لأنه لا توجد سلطة واحدة معينة بتجميع كل المعلومات فمثلا لدينا النشرات الإحصائية وبنك الجزائر، كلها تصرح بمعلومات وتكون مختلفة فيما بينها، وإذا تم الاعتماد على واحدة فقط فإنها لا نجد كل الإحصائيات متوفرة مما يحتم علينا البحث في جميعها.
- صعوبة الحصول على المراجع والمعلومات.
- ضيق الوقت.

الفصل الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.

مقدمة الفصل:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، حيث أدّت التغيرات الاقتصادية في العالم إلى انتقال الاقتصاديات العالمية من اقتصاديات مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، ترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، فتبادل سلع وخدمات متنوعة يترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها، والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج أو القيام الأجانب باستثمارات داخل ألدولة ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها اتجاه العالم الخارجي والتزاماتهما ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها يطلق عليها ميزان المدفوعات وهو محور دراستنا في هذا الفصل المبحثين الموالين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها نحو العالم الخارجي، ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ووظائفه

ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، وذلك من خلال البيانات الموجودة داخله، دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني.

1- مفهوم ميزان المدفوعات

1-1- تعريف ميزان المدفوعات:

لقد تعدد التعاريف حول ميزان المدفوعات نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف على أنه سجل مالي منتظم يتم فيه تسجيل جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة ما وبين المقيمين في دول العالم الأخرى خلال فترة زمنية عادة سنة.[1]

التعريف الثاني: هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة.[2]

التعريف الثالث: يعرف على أنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا.[3]

التعريف الرابع: يعرف بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطنين وحكومات ومؤسسات أجنبية، كما أنه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.[4]

---

[1]- محمد فوزي أبو السعد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص327.

[2]- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص187.

[3]- طارق فاروق المصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص49.

[4]- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص70.

من خلال التعاريف السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات هو سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

1-2- أهمية ميزان المدفوعات الاقتصادية

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الدولية في حدذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:[1]

- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات.
- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل.
- **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.
- **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

2-وظائف ميزان المدفوعات

ومن وظائف ميزان المدفوعات نجد:[2]

- تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد للدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم، ويتوفر على البيانات اللازمة يمكن الوصول للمزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة.
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.
- تعتبر البيانات الواردة من ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص228- 229.

[2]- عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص103.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات وهيكله

إن ميزان المدفوعات عبارة عن حصر شامل للعديد من العمليات الإقتصادية، بعضها عملية بيع والبعض الأخر عمليات شراء، والبعض الثالث تحويلات رأس مالية، ويمكن تقسيمها لأغراض التحليل إلى ثلاثة أقسام أو ثلاثة موازين وهما:

1- مكونات ميزان المدفوعات

1-1- عموديا: وينقسم بدوره إلى قسمين هما:[1]

1-1-1-الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

1-1-2-الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دفع أو إلتزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الدولة الأخرى يقيد في الجانب المدين.

1-2-أفقيا: أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات إلا أن الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى أربعة أقسام وهي الأتي:

1-2-1- الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين هما الميزان التجاري. وميزان الخدمات.

1-2-1-1-الميزان التجاري: ويتعلق الأمر هنا بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي. كما أن الميزان التجاري يحقق فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع، ويحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من واردات السلع، ويحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع.[2]

1-2-1-2- ميزان الخدمات: حيث تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير منظورة، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات، وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن، ومن أمثلة

[1]- الفار ابراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، مصر، 1991، ص 84.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص231.

واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل والملاحة الأجنبية ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلومسية والعسكرية ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل.[1] ويسجل في الحساب الجاري أيضا الايرادات الرأسمالية المحولة من الخارج وأرباح الاستثمار.

1-2-1-3-ميزان التحويلات: ويشمل التحويلات من العاملين بالخارج والهدايا والمنح والمساهمات والتعويضات، وكلها تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها والجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي دخلت إليها، أي يشتمل على كل المبادلات دون مقابل، ويدخل ضمن حساب التحويلات صادرات الذهب وواردات الذهب.[2]

1-2-2-حساب رأس المال: في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد لأخر، وتنقسم إلى نوعين :[3]

1-2-2-1-تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن السنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط بسدادها، وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج.

1-2-2-2- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن السنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين، أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن، وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

- ✓ الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة.
- ✓ اختلاف مستويات أسعار الفائدة.
- ✓ لغرض المضاربة، فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم والعكس.

---

[1]- المرجع نفسه، ص232.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص232.

[3]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، مصر،2001، ص242.

1-2-3-حساب التسويات الرسمية: ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية، والتي تتكون من العناصر التالية:[1]

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزينة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية.
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية.
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

وينقسم هذا الحساب إلى قسمين هما:

1-2-3-1-حساب السهو والخطأ: ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا، ولكن قد يحدث وإن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.[2]

1-2-3-2- حساب صافي الإحتياطات الرسمية: ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان. وهو يمثّل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى. فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية. وبتعبير آخر، يمثّل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان. [3]

---

[1]- إيمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية، مصر، 2006، ص330- 331.

[2]- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية التمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص298.

[3]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 294.

ولغرض تبسيط وسهولة الحساب والترصيد يمكن توضيح ميزان المدفوعات بأقسامه المختلفة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): يوضح نموذج مفترض لميزان المدفوعات

البيان	دائن	مدين
1-حساب المعاملات الجارية		
1-1-الميزان التجاري		
الصادرات السلعية الواردات السلعية	+ 	 +
1-2-ميزان الخدمات		
1-2-1-الصادرات من الخدمات 1-2-2-الواردات من الخدمات	+ 	 +
1-3-حساب التحويلات أحادية الجانب		
1-3-1-إستلام من الخارج(من غير المقيمين) 1-3-2-دفع غلى الخارج(إلى الغير المقيمين)	+ 	 +
2-حساب رأس المال		
2-1-حساب رأس المال طويل الأجل - المستلمة من الخارج - المدفوعة إلى الخارج 2-2-حساب رأس المال قصير الأجل - المستلمة من الخارج - المدفوعة إلى الخارج	 + + 	 + +
3-ميزان الإحتياطات الرسمية		
4-حساب السهو والخطأ		
المجموع	++++	++++

المصدر: عادل أحمد حشيش، الإقتصاد الدولي، دار الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص 83.

2-هيكل ميزان المدفوعات

الشكل(1-2): يوضح هيكل ميزان المدفوعات

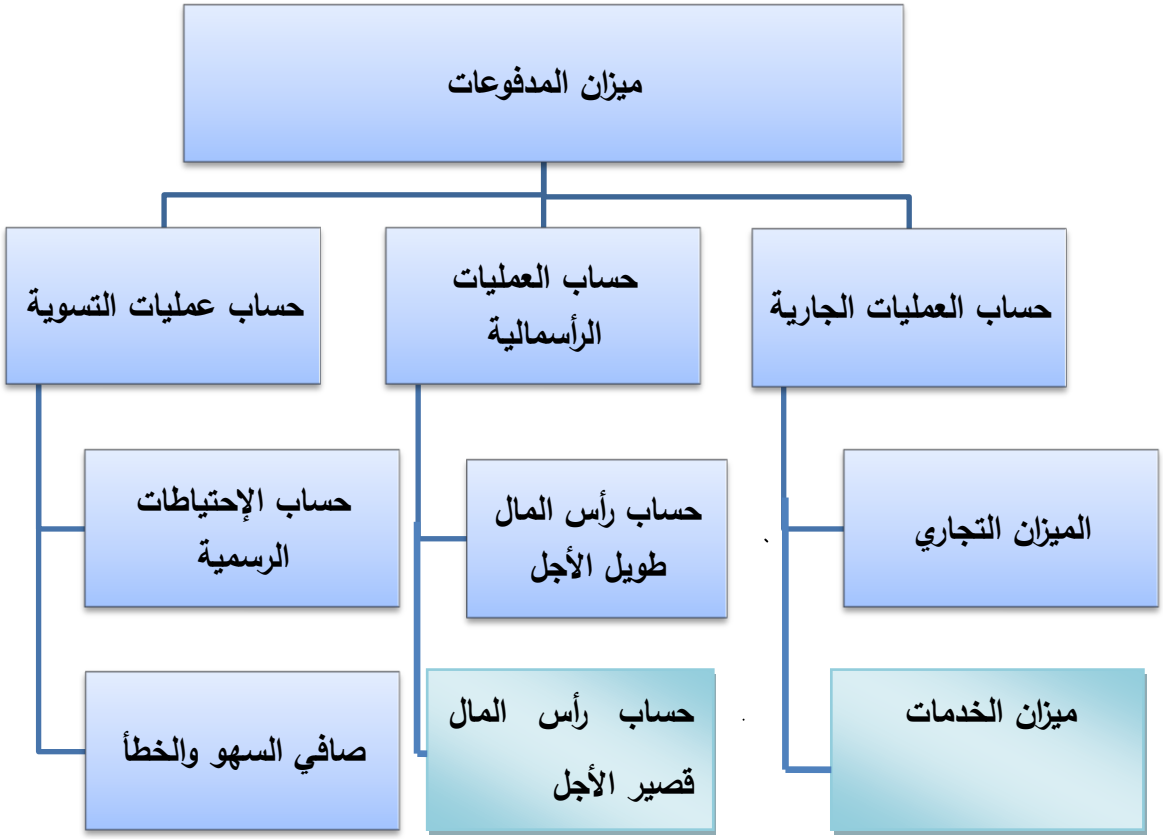

المصدر: من إعداد الطالبتان إعتمادا على الجانب النظري.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات ومؤشراته

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:[1]

1-1- التضخم : إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

1-2-معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

1-3-الاختلاف في أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

1-4-سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى عكس من ذلك يؤذي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

2- المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الإقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراته الإقتصادية المستخرجة.

2-1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:[2]

$$Y=C + I+(X+M).....(1)$$

حيث: Y: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة.

C : الاستهلاك الداخلي الخام والعمومي.

I: الاستثمار الداخلي الخام والعمومي.

[1]- بسان الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

[2]- جميل محمد خالد، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 177-178.

X: الصادرات من السلع.

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج مايلي: $Y-(C+I)=X-M$.....(2)

حيث: C+I : يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها ب (EL) ومنه:

$Y-EL=X-M$..... (3)

حيث : $Y-EL$: الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X-M$: رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي: $(Y-EL>0)$، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه(الفائض) إلى التصدير، وهو مايفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة$(X-M>0)$، والعكس صحيح.

2-2- معدل التغطية(TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات(X) إلى الواردات (M) من السلع.

$TC=(X\M)\times100$.....(4)

وهذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من 100، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لاتغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.[1]

2-3- معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات (M) من السلع إلى الناتج المحلي الخام (PIB).

$TD=(M\PIB)\times100$.....(5)

كلما كان هذا المعدل أصغر كلما كان البلد أقل تبعية للخارج، والعكس صحيح.

[1]- مرجع نفسه، ص 179.

2-4- معدل القدرة على التصدير(TE):[1]

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (M) من السلع إلى الناتج المحلي الخام(PIB).

$$TE=(X\backslash PIB)\times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للإعتماد على قطاع التصدير والعكس صحيح.

2-5- معدل القدرة على سداد الواردات:

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن ألا يقل عن 3أشهر، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع.[2]

2-6- العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:BOC\PIB.

حيث BOC: رصيد ميزان العمليات الجارية

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5٪ فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز5٪ فإن الوضعية الاقتصادية تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

إن هذه المؤشرات الاقتصادية والتي تستخرج من الأرصدة الفرعية لحسابات ميزان المدفوعات، تمكننا من معرفة الوضعية الاقتصادية للبلد،إلا أن ميزان المدفوعات لا يكون متوازنا في جميع الحالات، فإذا اعتبر متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة لمبدأ القيد المزدوج فإنه لا يكون متوازنا من الناحية الاقتصادية، وهذا ماسنتطرق إليه في المبحث الموالي.[3]

[1]- طارق ربيع فيصل بوغاري، **تطور التجارة الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (2000-2018)**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2020، ص 41.

[2]- مرجع نفسه، ص 41.

[3]- جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

المطلب الرابع: علاقة ميزان المدفوعات بميزان رأس المال والحساب الجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بمجموعة من المعاملات مع أفراد يقيمون في دول مختلفة، وتشمل هذه المعاملات أنواعا مختلفة كالتصدير والاستيراد والخدمات المختلفة كالنقل والتأمين وما يتبع ذلك من تدفق لرؤوس الأموال... فإذا أردنا أن نعبر عن العلاقة الرياضية لميزان المدفوعات فتكون كالأتي:[1]

$$BP=BTC + BK$$

بحيث:

BP: Balance des paiements ميزان المدفوعات

BTC: La blalance des transaction الميزان الجاري

BK: La balance des capitaux ميزان رأس المال

$$BTC= X- M$$

$$BK= Ec –Sc$$

ومنه :

X = الصادرات الوطنية

M = الواردات الوطنية

Ec = دخول رؤوس الأموال

Sc = خروج رؤوس الأموال

ومن هنا نلاحظ على أن رصيد ميزان المدفوعات يتشكل من رصيد حساب الميزان الجاري وحساب رؤوس الأموال، لذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يكتب في شكل المعادلة التالية:

$$BP= BTc+BK=0 \text{ avec } BTc= BK$$

[1]- منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر** 1970– 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية،جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 27.

$$BP= (X- M)+(Ec-Sc)$$

إلا أن كل من الحسابين تتأثر بعوامل معينة فالميزان التجاري يتأثر بالدخل الوطني أما ميزان رؤوس الأموال فيتأثر بمعدل الفائدة.

1- بالنسبة لميزان رأس المال

إن ميزان رأس المال متعلق بمعدل الفائدة الداخلي والخارجي فكلما كان معدل الفائدة الداخلي أكبر من معدل الفائدة المطبق في الخارج يؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل لتوظيفها أما في حالة ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي وانخفاض معدل الفائدة المحلي يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج قصد تحقيق فوائد أكبر وهذا ما ينعكس سلبا على العملة الوطنية بسبب قلة الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية وكثرة الطلب على العملة الأجنبية،[1] وبذلك تكتب معادلة ميزان رأس المال على الشكل التالي:

$$BK= BK(i)$$

إن رصيد ميزان رأس المال تابع لمعدل الفائدة الداخلي والأجنبي.

2- بالنسبة للحساب الجاري

إن توازن ميزان المعاملات الجارية مرتبط بمستوى الدخلy . فكلما ارتفع الدخل المحلي زادت الواردات أو الطلب على السلع الأجنبية مع افتراض بقاء للأسعار الخارجية ثابتة، وارتفاع في الأسعار الداخلية من جهة كون السلع الخارجية مكملة للسلع الداخلية من جهة أخرى، أي أن الاستيراد يكون أعلى كلما كان الدخل عاليا وينخفض الاستيراد كلما كان سعر الصرف الحقيقي عاليا.

أما بالنسبة للصادرات فهي متعلقة بمستويات الدخل لباقي العالم، بحيث كلما ارتفعت مداخيل المستهلكين في باقي العالم، كلما زاد الطلب على السلع بما فيها المنتجات المحلية والأجنبية، مما يعدل على زيادة الصادرات الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما ارتفعت مستويات الأسعار الداخلية للسلع والخدمات بالنسبة للسلع الأجنبية كلما قل الطلب عليها، وبالتالي يقل الطلب على سلع الدول المصدرة من طرف المستهلك الأجنبي.[2]

ونكتب معادلة ميزان المعاملات الجارية: $BTc= BTc(y)$

[1]- مرجع نفسه، ص 28.

[2]- منهوم بلقاسم، مرجع سابق، ص29.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية فإنه من الضروري توازن جانبه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، كما يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي.[1]

1- التوازن المحاسبي

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات، قد لايتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند إصطناعي والمسمى ببند السهو والخطأ، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ويتحقق بذلك التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.[2]

2- التوازن الإقتصادي[3]

إن توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الإقتصادي لا يمكن تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية، بحيث لا يمن التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي قد تكون عملية تلقائية أوتعويضية.

2-1- العملية التلقائية أو المستقلة: ويطلق عليها أيضا بالعمليات فوق الخط وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن الناتج التي تترتب عنها نظر لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات عملية التصدير واستراد السلع والخدمات، تلقي الإستثمارات الأجنبية أو القيام بها، المعاملات

---

[1]- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2005، ص 29.

[2]- سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتواره في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص 112.

[3]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 113.

الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة.

2-2- العملية التعويضية أو الموازنة: ويطلق عليها بالعمليات تحت الخط لأن هذه العمليات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتيح عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الإقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، الثغر في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الإستراد والتصدير للذهب النقدي.

المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات

1- مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

يحدث الإختلال نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات لدولة ما، لذلك تبحث هذه الدولة عن العناصر التي تساعد على تحقيق التوازن بين المدفوعات من قبل بلد إلى الخارج والإيرادات المستلمة من الخارج.[1]

ولاختلال ميزان المدفوعات حالتين هما:[2]

- ✓ الحالة الأولى هي حالة وجود فائض وتعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى.
- ✓ الحالة الثانية هي حالة العجز وتحدث عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى.

2- أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

توجد عدة أنواع من الاختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، ومن بين أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات نذكر مايلي:

[1]- دريد كامل آيت شبيب، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص81.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص121.

2-1- الاختلال الوقتي: وله صورتان وهما:[1]

2-1-1- الإختلال الموسمي: يعتبر الإختلال الموسمي نوعا آخرا من الإختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية والخارجية تتغير أحيانا في مواسيم محددة وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث أنها تشهد رواجا في بعض فترات وتنخفض خلال مواسيم أو فترات معينة.

2-1-2- الإختلال العارض: يحدث هذا النوع من الإختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة والآفات مما يؤثر تأثيرا سيئا على ميزان المدفوعات، إلا أن هذا النوع من الإختلالات لا يدعوا أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، وكمثال على ذلك الظروف الطبيعية السيئة التي تصيب محصولا زراعيا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي لهم أو كمادة أولية فيضطر البلد في هذه الحالة إلى استراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية، وهو ما قد يحدث عجزا مؤقت على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة.

2-1-3-الإختلال الدوري: ويقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الإقتصاديات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية.[2]

2-2-الإختلال الهيكلي: وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الإنتاج وبمستوى التكاليف والنفقات فيها وبالتقدم الفني الذي تطبقه في أساليب إنتاجها، وبمستوى معيشة سكانها وباتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخرى، ويمركز الدولة كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية.

3-أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة أسباب لاختلال ميزان المدفوعات نذكر منها:[3]

3-1- الإختلال النقدي:

إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجهت نظر الدولة الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي لتلك السلع، وبالتالي حدوث اختلال في

---

[1]- زرافة محمد، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016، ص52.

[2]- طارق فاروق المصري، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3]- جميات عادل، مرجع سبق ذكره، ص 15- 16- 17.

ميزان مدفوعاتها، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب.فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية.

3-2- التغيرات الهيكلية:

وتتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج، فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة ولمعالجة هذه الاختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها.

3-3- التقلبات الدورية:

يعود السبب الأساسي للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة إلى التقلبات الاقتصادية الدورية التي تحدث والتي تترك آثارها على التجارة الخارجية، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات، وزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الانتاج والتوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر على ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في فترة الكساد، ولعلاج هذا النوع من الاختلال يجب اتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة.

3-4- أذواق المستهلكين:

يؤدي التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية).

3-5- تقلبات سعر الصرف:

إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال، عند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، يؤدي ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

3-6- أسباب أخرى:

ومن بين الأسباب الأخرى كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية يزداد فيها استيرادها للآلات والتجهيزات الفنية، وتهدف هذه

البلدان إلى رفع مستوى الإستثمار الذي غالبا مايتجاوز طاقتها من الإدخار الإختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الإستثمار ومستوى الإدخار حدوث تضخم مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها.[1]

المطلب الثالث: طرق تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة طرق تتسبب في اختلال ميزان المدفوعات وهي التالي:

1- التعديل الآلي لميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا. ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفترض أن ميزان المدفوعات يعاني عجز، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي، حيث يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين.[2]

2- التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات:

إن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير إحداها يؤدي إلى تغير الآخر، فإن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين.

فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية.[3]

3- إتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية:

إن اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي فإن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يخفض الواردات

[1]- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون،**التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 58.

[2]- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص22؛

[3]- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص23؛

ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال مايلي:[1]

أ- **السياسة المالية:** عن طريق:

- ✓ زيادة الضرائب.
- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي.
- ✓ تشجيع الادخار.

ب- **السياسة النقدية:** عن طريق:

- ✓ عمليات السوق المفتوحة.
- ✓ الأسعار العليا للفائدة.
- ✓ المتطلبات العليا للاحتياطي.
- ✓ الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم.

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص210.

المطلب الرابع: مقاييس إختلال ميزان المدفوعات

نستطيع تحديد العجز والفائض بسهولة في ميزان المدفوعات، لو تمكنا من وضع المعاملات التلقائية فوق الخط ومعاملات الموازنة تحت الخط، لكن في الواقع العملي يصعب ذلك لاستحالة معرفة دوافع المعاملات الفردية من خلال البيانات الاحصائية، وفيمايلي مقاييس اختلال ميزان المدفوعات:

1- الميزان الأساسي:

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعنية مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات، ويقيس ميزان الأساسي درجة الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث يتحقق التوازن بتساوي الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الخارج أو يتساوى العجز الجاري مع تدفقات رأس المال طول الأجل إلى الداخل، فالميزان الأساسي الذي يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات، ويشتمل على البنود المستقلة وهي على النحو التالي:[1]

- ميزان التجارة(السلع).
- ميزان التجارة الغير منظورة(الخدمات).
- التحويلات من جانب واحد.
- ميزان رأس المال طويل الأجل.

ويتلخص بوضع معاملات الحساب الجاري وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فقط فوق الخط، أي المعاملات التلقائية، أما تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ الذي يعتقد أن التغيرات تعكس أساسا تحركات غير مسجلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية فتوضع تحت الخط، على اعتبار أنها عمليات موازنة، وسبب هذا التقسيم هو التفريق بين المعاملات الغير منتظمة(تحت الخط)، والمعاملات المستقرة(فوق الخط)، وعلى الرغم من أن فكرة الميزان الأساسي تكون عدة مقاييس قومية للعجز أو الفائض إلا أن هذه الفكرة غير منطقية كونها تستند للتميز بين نوعين من معاملات رؤوس الأموال طويلة الأجل والقصيرة الأجل،والتي في الواقع يصعب التفرقة بين هاتين المعاملتين.

[1]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي –السياسات والنظرية–**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 132.

2- ميزان التسويات الرسمية:

وفيه يتم وضع كافة حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ فوق الخط، أما المعاملات في الأصول الاحتياطية هي فقط التي توضح تحت الخط كونها تعكس التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي، وتمثل حقيقة تدفقات موازنة ولكن تواجه هذه الفكرة عدة اعتراضات حيث أن بعض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل، مثل القروض المصرفية لتمويل التجارة الخارجية والائتمان المصرفي هي حركات موازنة.

كما أن بعض المعاملات الرسمية ليس لها علاقة لتمويل الفجوة في ميزان المدفوعات في الفترة الجارية، مثل أن تقترض البنوك المركزية في أسواق رأس المال الأجنبية لتكبير إحتياطاتها، أو أن تبيع احتياطاتها للبنوك التجارية المحلية عند استنزاف السيولة الداخلية في هذه المعاملات تعتبر تلقائية.[1]

[1]- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، **التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، 2001، ص 239.

خلاصة الفصل:

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم يشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي، فوجود التبادل الدولي بين مختلف الشعوب والدول شيئ ضروري تفرضه متطلبات الحياة الدولة بشتى مكوناتها وخاصة الاقتصادية منها وعليه فإن الدول تلجأ لتنظيم اقتصادها الداخلي وتحاول إيجاد السياسات التجارية الملائمة للحد من نزيف ثرواتها وهذا من خلال التحكم في تدفق مختلف الصادرات والواردات التي يمكن قياسها بمؤشرات تستنبطها من ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة إتجاه بقية العالم.

وعليه فقد توصلنا في هذا الفصل إلى معرفة بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بميزان المدفوعات، والمكونات التي يشملها، وكذا العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ومعنى التوازن والاختلال فيه من خلال معرفة أسبابه وأنواعه وطرق تصحيحه.

الفصل الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة.

المبحث الثاني: مميزات وهيكل القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات إنعاش قطاع الصناعة في الجزائر.

تمهيد:

يعد قطاع الصناعة ركيزة هامة من ركائز النهضة الاقتصادية، وكأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على المواد الأولية (البترول والغاز) وسد احتياجات المجتمع، وهي جوهر العملية التنموية التي تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي ومتوسط دخل الأفراد، والصناعة هي رافد أساسي للاستقلال السياسي ومحاولة لتحرير الاقتصاد من التبعية الأجنبية.

والجزائر كغيرها من الدول اعتمدت على الصناعة بعد الاستقلال كمنطلق لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن هذه السياسات المعتمدة في سبيل تحقيق تنمية صناعية أسفرت عن بناء هيكل صناعي ضعيف يقوم على صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا، الأمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي، كما أن هيكل هذا القطاع الإنتاجي يخلو من الصناعات الإنتاجية التي تحافظ على عوامل الاستمرارية التي تتزايد أهميتها مع تطور الصناعة بشكل خاص. وبناءًا عليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة.

المبحث الثاني: مميزات وهيكل القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات إنعاش قطاع الصناعة في الجزائر ومشاكله.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة

تؤدي الصناعات دورا أساسيا في النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة انطلاقا من قوى الدفع الأمامية والخلفية، حيث أن الصناعة تعمل على تحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة من جهة وربط القطاعات الصناعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء هياكل صناعية متنوعة، ومن خلال المبحث نعرض نشأة ومفهوم الصناعة وأهميتها.

المطلب الأول:نشأة الصناعة

تعود نشأة الصناعة إلى المجتمع البدائي عندما كانت على هيئة نشاطات بسيطة تتجلى في نشاطات منزلية ضمن القطاع الزراعي أو الريفي ، فقد كانت الصناعة آنذاك تقتصر على صناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج التي كانت تتم عادة من طرف المرأة، أما الرجل فقد مارس الصناعة من خلال صناعته لأدوات العمل والطبخ وغيرها من المواد الضرورية للمنزل والإنتاج.

إن ممارسة الصناعة في العصر البدائي كانت تتم بواسطة وسائل بدائية بسيطة بغية تلبية احتياجات العائلة فقط من أجل مواصلة الحياة دون أن يخصص منه شيء للسوق، وذلك بسبب ضآلة حجم الإنتاج في تلك المرحلة، وقد استمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من تطورالمجتمع البدائي، وتحول مع الزمن إلى مورد رئيسي لدخل بعض العائلات عندما تحول إلى إنتاج مخصص للتبادل في السوق أو على هيئة خدمات صناعية للغير، وذلك من خلال تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أوصناع كالحدادين والنجارين وغيرهم، إذ كان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط، علما أن عمل هذه الفئة كان يتمحور في بادئ الأمر حول إنتاج سلع صناعية بناءً على توصية من المستهلك غير أن هذا الوضع تعدى فيما بعد إلى ضرورة صنع منتجات وعرضها للبيع بدون توصية نتيجة توسع الاستهلاك.[1]

لقد بقيت الحرفية النمط السائد حتى القرون الوسطى (الإقطاعية) ووصلت أعلى مستوياتها في فترة البناء الورشي في الدول والأوربية ومازالت بعض الصناعات قائمة لحد الآن بسبب طابعها التراثي والشخصي ودقة الصنع وجمال المظهر ما جعلها في بعض الدول تعد من النشاطات الرئيسية كالغزل والنسيج وصناعة الأثاث. إن توسع الاستهلاك وتطور المجتمعات جعل الطلب على السلع الصناعية في تزايد مستمر، ذلك أدى إلى ظهور ما يسمى بالمعمل، حيث يتم فيه استخدام مجموعة من العمال الحرفيين تحت وصاية رب العمل (المسؤول عن المعمل) لإنتاج سلع صناعية معينة لقاء أجورهم، وذلك تحت سقف واحد باستخدام تقنية يدوية

[1]- مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 18.

معينة، إن هذه التقنية سهلت القيام بعملية الرقابة داخل المشغل بغية إتقان العمل والرفع من جودة الإنتاج، ومع تطور الوضع في تلك الفترة وزيادة الطلب انتشرت المشاغل بكثرة في الدول الأوربية ابتداءً من أوساط القرن السادس عشروحتى بداية ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا عام 1780 واستمرت في البلدان الأخرى حتى القرن التاسع عشر.[1]

لقد ارتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج التي صاحبها تخصص في أدوات وتقنيات العمل المستخدمة، وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة مع المراحل السابقة، ولا شك أن لهذه المرحلة الدور في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية التي تميزت باستخدام الآلات وبكثافة، والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد سواء بالإيجاب أو السلب، وهذا ماجعل معظم البلدان تتسابق نحو التصنيع على اعتبار أنه سبيل مساعد لدفع عجلة التنمية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية الصناعة

سنحاول من خلال هذا المطلب تناول مفهوم الصناعة من خلال عرض مختلف المفاهيم التي تطرق لها الباحثين.

1- مفهوم الصناعة

التعريف الأول: تأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من جهة نظرها سلعا نهائية. وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة و الخدمات.....

من جهة أخرى قد يقصد بـ "الصناعة" وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي. لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام،أو نفس طريقة الصنع.

ضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق (أي النشاط الصناعي) إلى عدة صناعات مثل : صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية.[3]

---

[1]- نعيم إلهام، **استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،2016، ص11-12.

[2]- مرجع نفسه، ص12.

[3]- بامخرمة أحمد سعيد، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية، 1994، ص 03.

التعريف الثاني: عرف شارلز وجاريث جونز الصناعة على أنها " مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك".[1]

التعريف الثالث: أعطى مالك بن نبي مفهوم للصناعة على أنها ذلك النشاط غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية ما، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.[2]

ومن خلال ما سبق من التعريفات نستنتج أن الصناعة هي فرع من فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية والزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات نهاية قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع له الحاجات الضرورية.

2- أهمية الصناعة

تحتل الصناعة مكانة هامة في بنية الاقتصاد باعتبارها عنصر أساسي فيها، كونها تساهم في خلق الارتقاء التقني والإبداعي، وتسمح للمؤسسة والاقتصاد ككل في تنميةقدراتها التنافسية والتفاوضية، حيث تشكل أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي، و تتمثل أهميتها فيمايلي:[3]

- ✓ إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في قطاع الصناعة تساهم في زيادة نمو الدخل القومي، وبالتالي
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن نمو الصناعة يساعد على زيادة النمو في القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي.
- ✓ يعتبر قطاع الصناعة من أهم الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل والتخفيف من مشكلة البطالة.
- ✓ يساهم قطاع الصناعة في علاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات، أو تصنيع سلع موجهة للتصدير.

---

[1]- شارلز وجاريث جونز، **الإدارة الاستراتيجية(مدخل متكامل)**، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2001،ص 131.

[2]- مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر، ص121.

3- الطيب داودي، دلال بن طبي، **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر،02-03 ديسمبر 2008، ص03.

كما تعتبر الصناعة أهم روافد الاقتصاد من خلال مساهمتها في تغطية القيمة المضافة المرتبطة باستخدام الموارد المحلية من خلال تحويلها إلى منتجات أخرى، بدلا من تصديرها بشكلها الأولي، وبالتالي يتم الحصول على القيمة المضافة المرتبطة ويمكن أن تتجلى أهمية الصناعة من خلال الأهداف المتوقعة التالية:[1]

- ✓ المساهمة في علاج مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص العمل،كون غالبية البلدان النامية تعاني إما من بطالة إجبارية أو اختيارية.
- ✓ المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل و الصادرات في البلدان النامية، مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية.
- ✓ يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.
- ✓ يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي تتم تصنيعها فيه .
- ✓ المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.

المطلب الثالث: مقومات الصناعة

تسعى معظم الدول خاصة النامية لتطوير صناعتها، من خلال المقومات المتوفرة لديها أو استيراد هذه المقومات لأنّها الأساس لقيام أي صناعة، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:[2]

1- رأس المال

تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة عالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال،وكل ذلك يستدعي رأس مال كبير،الذي يتوفر في بعض الدول ويقل في أخرى ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية.

2-المواد الخام

وهي مواد أولية وطبيعية تساهم في العملية الصناعية بشكل كبير عن طريق التحول من شكلها الأصلي إلى شكل آخر يتلاءم مع متطلبات الإنسان وحاجياته، وتنقسم المواد الخام إلى ثلاثة أقسام رئيسية كالآتي:

2-1-مواد خام نباتية: مثل الأخشاب، القطن، المطاط، قصب السكر، والقمح .....إلخ.

---

[1]- سعود وسيلة، قاسي كمال،**المؤتمر الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة بعنوان تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، جامعة البليدة2، الجزائر، ص 5-6.

[2]- حماد اياد، **دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص06.

2-2- مواد خام حيوانية:مثل الجلود، الأصواف، الألبان، واللحوم.

2-3-مواد خام معدنية: مثل الحديد، النحاس، الذهب، وغير ذلك.

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطورا، وهي مايطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير وغير ذلك وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة.

3-القوى المحركة

تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، النفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لمواد الطاقة، وكذا مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، فالفحم مثلا تركزت حوله مصانع الحديد والصلب في أوروبا، نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فلذلك لم يؤثر على إعادة توزيع المناطق الصناعية.

وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدمة في العالم حاليا على النحو التالي: الفحم 50%، والنفط ومشتقاته 42%، القوى الأخرى 8%.

4-الأيدي العاملة

إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فإنه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى، إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية والمهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمل.

5-الأسواق

كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجود فيه أولا ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة، ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تسويقه لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال،ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين وأذواقهم.

6-وسائل النقل والمواصلات

تعتمد الصناعة الحديثة اعتمادا كبيرا على توفر وسائل النقل وسرعتها، و رخص تكاليفها، لتتمكن من الحصول على الخامات و الوقود،أو لتصريف الإنتاج ذلك ان الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مراكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف

الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل و المواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة بسعر منخفض .[1]

المطلب الرابع: أنواع الصناعة

تتمثل أنواع الصناعة فيمايلي:

1- من حيث نوعية الصناعة

ويهتم هذا الجانب من التصنيف بنوعية المنتوج المقدم، ولها أربعة أنواع رئيسية هي : [2]

1- 1- الصناعة التحليلية: هي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة، عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى، وتشمل " الأسمدة، الأدوية والأحماض والبتروكيماوية التي تتمثل في تكرير البترول ومشتقاته كالألياف، المطاط ..."

1-2- الصناعات الاستخراجية: عبارة عن صناعات تهتم باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها، وتشمل مراحل الكشف،ثم الاستخراج، ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم.

1-3- الصناعة التجميعية: وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجا نهائيا.

1-4- الصناعة التحويلية: تتمثل في تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل اخر مختلف تماما من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.

ولقد عرفها مركز الإحصاء الفلسطيني بأنها: " هي الصناعة التي تقوم بتصنيع المواد الخام وتحويلها إلى سلع نهائية ".

والصناعة بمعناها الواسع هي التغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ومتطلباته، وتبرز أهمية الصناعة في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدرّه من مال وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة، بالإضافة للمساهمة في تطوير النشاطات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل والصحة.

[1]- مراد حطاب، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص57.

[2]- حماد اياد، مرجع سبق ذكره، ص05.

2- من حيث حجم المؤسسة

لا يوجد تعريف موحد وشامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث أن هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتم بها تعريف الصناعات الصغيرة وذلك بالاعتماد على البيئة التي تعمل بها تلك الصناعات. وأكثر المعايير استخداما لغرض تصنيف الصناعات هي المعايير الكمية والتي تشمل الأصول الثابتة، الأيادي العاملة، المبيعات، ورأس المال، حيث يمكن عرض مجموعة من التعاريف لأنواع المؤسسات الصناعية حسب حجمها في القانون الجزائري كالتالي:[1]

2-1-الصناعات المصغرة: هي تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل مابين 01-09 عمال ولها رقم أعمال أقل من 200مليون دينار جزائري.

2-2-الصناعات الصغيرة: تعرف على أنها تلك المؤسسات الصناعية التي تشغل مابين 10-49 عاملا، ولها رقم اعمال لايتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

2-3-الصناعات المتوسطة: هي تلك الصناعات التي تشغل مابين 50- 250 عامل ويتراوح رقم اعمالها بين 200 مليون دينار ومليارى دينار جزائري.

2-4-الصناعات الكبيرة: تشغل الصناعة الكبيرة أكثر من 250 عاملا، ويفوق رقم أعمالها ملياري دينار جزائري.

3-حسب صعوبة وسهولة الدخول إلى السوق

لقد قسم bain الصناعات إلى أربعة أصناف وفقا لدرجة سهولة الدخول إلى السوق، وهي على النحو التالي:[2]

3-1-صناعة سهلة الدخول: وهي الصناعات التي لا يوجد فيها منافس قائم أو محتمل له ميزة جوهرية في التكلفة على المنافسين الآخرين، لكن أي محاولة من قبل البعض لتحقيق أرباح غير عادية والاستمرار معها لفترة طويلة تنتهي بالفشل.

3-2-صناعات بها عوائق غير فعّالة للدخول: وهي صناعات تحقق فيها المؤسسات القائمة أرباحا غير عادية نتيجة لمزايا في التكلفة تتمتع بها عند أسعار منخفضة تمنع الدخول، ولكن المكاسب التي يمكن تحقيقها في

[1]- عبد المجيد قدي، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، الجزائر، أفريل 2002، ص04.

[2]- يحيى فريك، **استراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة ماجستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر،2012، ص51.

الأجل الطويل من منع الدخول أقل من العوائد المضحى بها في الوقت الحاضر نتيجة لإتباع سياسة الأسعار المنخفضة.

3-3-صناعات بها عوائق فعالة للدخول: تختلف هذه الصناعات عن سابقتها في كون المكاسب طويلة الأجل التي يمكن تحقيقها من وراء منع الدخول أكبر من العوائد المضحى بها في الأجل القصير نتيجة لانتهاج سياسة الأسعار المنخفضة.

3-4-صناعات ممنوعة الدخول: هي الصناعات التي يكون السعر الذي يعظم الربح فيها في الأجل القصير منخفضا بدرجة لاتغري أي مؤسسات جديدة بالدخول، لاحتمال تحقيقها خسائر بصفة مستمرة في الأجل الطويل.[1]

المبحث الثاني: مميزات وهيكل القطاع الصناعي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على المرجعية التاريخية للقطاع الصناعي الجزائري، ومختلف التطورات التي مر بها مع إبراز أهم المميزات التي يتصف بها، والهياكل التي يتكون منها هذا القطاع.

المطلب الأول:المرجعية التاريخية للصناعة الجزائرية

لقد عرف القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2015 تطورات عدّة على مختلف الفترات، حيث تميز القطاع الصناعي خلال سنوات الستينيات بالهشاشة وارتباطه التام بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا، وهذا أمر طبيعي له ما يبرره لأن فرنسا المستعمرة لم تسمح بقيام صناعة وطنية متطورة بل كانت تسعى دائما لإبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية حاجياتها وحاجيات البلدان المتقدمة، لكن خلال سنوات السبعينيات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة، وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي في ظل تحسن مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة تأميم قطاع المحروقات ومنابع الغاز الطبيعي، وبالرغم من الانجازات الكبيرة والمتمثلة في إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية والبنى التحتية والمنشآت الاجتماعية، إلا أنّ أداء القطاع الصناعي خلال هذه الفترة عرف مستويات متوسطة أين لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الخام عتبة 39%.

أما خلال سنوات الثمانينيات فتم تسجيل العديد من الاختلالات الاقتصادية، أهمها عدم التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعدم قدرة القطاع الصناعي على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ولا سيما الاستهلاكية منها، مما أدى إلى وجود تبعية مطلقة للخارج في التموين بالسلع الاستهلاكية وسلع

[1]- يحيى فريك،مرجع سبق ذكره،ص 91-92.

التموين. كما شهدت هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية، حيث تم تقسيم المجمعات الصناعية الكبرى إلى وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة، الأمر الذي أدى إلى وجود صناعة غير قادرة على تنويع الصادرات ومنافسة المؤسسات الأجنبية، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1980 –1989) عتبة 5.2 %من إجمالي الصادرات[1].

1–تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1990–1999:

نتيجة للتطورات السلبية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينيات والمتمثلة في الارتفاع المستمر للواردات وتراجع الصادرات التي انخفضت خلال سنوات 1986 و1987 و1988 بنسب 45%و35%و30%على التوالي مقارنة بصادرات 1985، ممّا أدّى بشكل كبير إلى تدهور مستمر في ميزان المدفوعات، حيث حقق عجزا قيمته –11,8مليار دج، إضافة إلى عجز القطاع المنتج عن تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين الناتج عن تراجع معدل استغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسات الاقتصادية من حوالي 70%سنة 1983 إلى 40%سنة 1987،بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة اقتصادية خانقة مع مطلع سنة 1990.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال إلى غاية 1989 والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تكن ناجعة لا من الناحية الإنتاجية ولا من الناحية المالية، كما أن الطبيعة العمومية للملكية وطرق التسيير السائدةهما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي العمومي.كما أن ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج خلال مرحلة الاقتصاد المخطط واعتبارها هي المالكة، والمسيرة، والقوة العمومية، أثر بشكلي سلبي على عمل المؤسسات الصناعية العمومية بشكل خاص والمتمثل في كونها شركات تجارية ومؤسسات اقتصادية حقيقية بما تستلزمه من متطلبات لتصبح ناجعة اقتصاديا.[2]

وأسفر عن هذه الوضعية تسجيل العديد من النقائص على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي تمثلت في عدم فعالية طرق التسيير والتسويق على مستوى المؤسسات الصناعية مع تدني مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج بشكل كبير وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع ومحدودية استخدام الموارد وقدرات الإنتاج، مما أدى إلى تسجيل عجز مالي كبير لهذه المؤسسات وعدم قدرتها على تسديد الديون وحتى الأجور في بعض الحالات.

1– مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2018، ص 151.

2- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة جريبب أم الحسن، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 53.

ونتيجة للتطورات السياسية التي مرتبها الدولة بداية التسعينيات والمتمثلة في توقيف المسار الانتخابي إلى توليد ضغوطات داخلية وخارجية زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي الجزائري وساهمت بشكل كبير في توقيف مسار التنمية. زيادة على ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة السابقة والمتمثلة في منح الاستقلالية للمؤسساتالعمومية وإنشاء صناديق المساهمة لم تحقق إنعاش النمو كما كان مقررا بسبب نقص الموارد المالية، مما ترتب عن ذلك توجه السلطات نحو تعميق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1995 أين تم إصدار القانون المتعلق برؤوس الأموال التابعة للدولة، حيث تقرر بموجب هذا القانون إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتجميعها وتنظيمها في شكلشركات قابضة صناعية ومالية في إطار إستراتيجية صناعية جديدة مبنية على الفعالية الإنتاجية والمردودية المالية وقابلية المؤسسات على المنافسة التامة.

وفي هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص سواء كانوا أجانب أو وطنيين كما أن الدولة لم تعد تملك 100%منرأس مال الشركات، بل بإمكانها امتلاك نسبة 51%أو أقل حسب الأهمية الإستراتيجية للشركة أو القطاع حتى تتمكن من الرقابة على أنشطة المؤسسات والقرارات داخل مجلس الإدارة خاصة تلك المتعلقة بالتنازل عن المؤسسات ، لقد عرفت هذه الفترة اهتماماغير مسبوق للسلطاتالجزائرية بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتم إعطائه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمّها قانون النقد والقرض 90 –10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار، إضافة إلى صدور المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي يعطي للاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي، ومن بين المبادئ التي يركز عليها هذا المرسوم هو عدم التفريق بين المستثمر الأجنبي والمحلي، والحرية التامة للاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.[1]

وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفها القطاع الصناعي وفي أواخر سنة 1991 تم تطبيق إستراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقاتبهدف فك الخناق عن الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز واستغلالها ونقله وتمحورت هذه التعديلات في إعطاء الأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي:[2]

– توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي واستغلالها وحتى النقل بالأنابيب.

– إعطاء الشريك الأجنبي الحق في الحصول على حصته من الإنتاج الذي يشارك فيه .

[1]- مرجع نفسه، ص 54.

[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، دار دحلب للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 226.

– منح تخفيضات جبائية على نتيجة الاستغلال من أجل التحفيز على جذب الاستثمارات الأجنبية .

– بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية بعد فشل عملية المصالحة.

2-التطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2015):

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على عدة مستويات سواء على مستوى الوضع الأمني والاقتصادي (خاصة التوازنات الاقتصادية الكلية)، والذي بدأ يتميز بنوع من الاستقرار بداية من سنة 2005 إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى الأمور التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة وأولها هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109.5دولار أمريكي سنة 2012 ،مما كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة وارتفاعها من 10مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 57 مليار دولار سنة 2010،كما عرف أيضا ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا حيث انتقل من 7.4مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي20,1 مليار دولار سنة 2011.كل هذه المؤشرات توضح جليا بأن الجزائر عاشت أريحية مالية خلال هذه المرحلة مثيل لها منذ سنوات السبعينيات. كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات، وكذا الصناعات الكهرو منزلية وصناعة الهواتف الذكية، لكن إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، وبالتالي يجب أن تكون نسبة الاندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50%حتى يمكننا القول أن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة وبإمكانها تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-1- الاستثمار في القطاع الصناعي للفترة (2000-2015):

في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي وتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانينبهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه القوانين والمراسيم:

– المرسوم التنفيذي رقم 02 –373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز نشاط هذا الصندوق على تسهيل عملية الحصول على القروض ومنح الضمان الذي تشترطه البنوك للمؤسسات والمشاريع الاستثمارية.

– المرسوم التنفيذي 03–288 المؤرخ في 2003/09/06 والمعدل والمتمم للمرسوم رقم 96 296 –المؤرخ في 1996/09/08 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تقوم هذه الوكالة بمرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية على انجاز مشاريعهم، سواء من حيث التمويل والانجاز والاستشارات ومنحهم العديد من الإعانات والامتيازات كتخفيض نسب الفوائد على القروض والإعفاءات الضريبية.

– المرسوم التنفيذي رقم 05–1965 والمؤرخ في 2005/05/03 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أوكلت لها المهام التالية:[1]

- ✓ السهر على تنفيذ إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها ودعم الخبرات والاستشارات الموجهة لها.
- ✓ تفعيل الإبداع والابتكار التكنولوجي على مستوى المؤسسات وحثها على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.
- ✓ جمع المعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات ومجال نشاطها من أجل استغلالها ونشرها.

– الأمر الرئاسي 06–08 المؤرخ في 2008/07/15 المعدل والمتمم للأمر رقم 01–03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة، وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية، وبموجب هذه الأمر تم تغيير وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات(APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات(ANDI)والتي تتولى المهام التالية:[2]

- ✓ تعمل الوكالة على ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ تقوم الوكالة بمرافقة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس المؤسسات وإنشاء المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 93–94.

[2]- المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، **الصناعة الجزائرية رهانات وآفاق**، 2011 ، ص 80–81.

- ✓ لها جميع الصلاحيات فيما يخص تسيير صندوق دعم الاستثمار والتأكد من احترام المستثمرين للالتزامات والتعهدات خلال مدة الإعفاء من الضرائب والرسوم.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) فإنه وخلال الفترة 2002 –2012 تم تسجيل حوالي 32004 مشروع استثماري في جميع قطاعات النشاط بقيمة إجمالية قدرها 2546.84دج، منها 31594 مشروع ذو رأس مال محلي أي بنسبة 99 %، بينما بلغت عدد الاستثمار ذات رأس المال الأجنبي حوالي 410 مشروع بنسبة 1%، أما عن توزيع هذه الاستثمارات حسب الحالة القانونية فنجدها تتشكل من 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة 99%،بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العمومي 328 مشروع بنسبة 1%، أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، وهذا يوضح جليا أنه وبالرغم من التحفيزات والامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذه الأخيرة بقيت تسجل مستويات متدنية.

المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها. لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينيات وضعإطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعة الجزائرية فيمايلي :[1]

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات،أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

[1]– فركاشة سفيان، **دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، ص 10.

ولعل أهم مايميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

وهناك من لخص مزايا القطاع الصناعي في كونها تلك المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في بلد ما حتى يكون صناعيا وهي كالتالي:[1]

– أن يكون ربع الناتج المحلي (كحد أدنى) من القطاع الصناعي.

– أن تكون نسبة معتبرة من الإنتاج الصناعي (مثلا60٪) تأتي من الصناعة التحويلية وذلك من أجل استبعاد حالات الدول التي يشكل قطاع التعدين فيها معظم أو كل النشاط الصناعي.

– أن تكون نسبة معينة من القوى العاملة (80٪كحد أدنى)تعمل في القطاع الصناعي .

وتكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه المزايا:

– يتميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلهافي النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصاديةالأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي. إضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يساهم في رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة مما يؤدي إلى انتقال هذا التحسن التكنولوجي إلى القطاع الأولي (الزراعة والاستخراج).

– إن وفرات الحجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفرات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة .

– تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكيه ضمنية مع القطاعات الأخرى مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي. يمكن للتشابكات أن تكون خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات لقيام استثمارات في إنتاج القطن والغزل لتجهيز الصناعة المذكورة، أو أن تكون هذه التشابكات أمامية عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعات إنتاج الملابس الجاهزة.

– تتميز الصناعة بإمكانيتها على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل.

[1] -R.B.Sutcliff,Industry and Underdevelopment, **Addison Wesley Publishing Company**, 1971. P17-18.مترجم من طرف مدحت القريشي

المطلب الثالث: هيكل القطاع الصناعي في الجزائر

يقسم هيكل القطاع الصناعي في الجزائر إلى عدة قطاعات والتي يعمل كل منها في مجال معين، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإنه هناك تسعة مجموعات رئيسية وهي كالتالي:[1]

1- صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك

تتميز الصناعة البتروكيميائية والأسمدة بتطور سريع وتكثيف تكنولوجي وطاقوي ويد عاملة عالية التأهيل، وتعتمد في مادتها الأولية على المحروقات، وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الطلاء والدهان، المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويشهد هذا القطاع دخول شركات أجنبية خاصة بالشراكة مع مؤسسة سوناطراك، حيث وصل الإنتاج الداخلي الخام للصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك إلى 73.2 مليار دج سنة 2016، ويرجع هذا النمو في الإنتاج إلى اعتماد الحكومة في السنوات الأخيرة على برنامج يستهدف تكثيف استغلال كامل الطاقة والموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة حيث تعتبر صناعة الأسمدة أحد أهم الصناعات التي يستهدفها البرنامج، وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي و البترول و بعض المواد الخام كالفوسفات أحد أهم مكونات صناعة البتروكيمياويات، والتي يمكن استغلالها لتحقيق ميزة تنافسية واكتساح الأسواق العالمية، وتشتمل هذه الصناعات على:

1-1-الصناعات البتروكيماوية: نظرا للطلب القوي التي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي،تسعى الحكومة لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير إنتاج البتروكيماويات، ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الصناعات ذات هيكلية عالية لأن المنتجات البتروكيماوية تدخل كمدخلات في عدد كبير من القطاعات الأخرى (البلاستيك، مواد البناء، الألياف النسيجية، والسيارات وما إلى ذلك).

1-2-الأسمدة: من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الأسمدة على المدى المتوسط نتيجة للبحث عن إنتاجية أكبر في الزراعة، ومع ذلك فإن البلاد لديها احتياطات كبيرة من الفوسفات الموجودة في جبل العنق إلى حد كبير تحت استغلال (1.5 مليون طن / سنة، الاحتياطات من 2 مليار طن)، ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني أو الأجنبي أن تدمج بسهولة القطاع، والجمع بين استخراج الخام وتحويله غلى حمض الفوسفوريك ومن تم استخدامه في إنتاج الأسمدة، وينطبق الشيء نفسه على استغلال ميزة الغاز المنطلق للتخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

[1] -Ministere de L'industrie et de la Promotion des investissements, **Stratégie et politiques de relance et developpement industrielssynthese**, Algérie, p16**.**

1-3-المطاط والبلاستيك: لا تزال صناعة المطاط في الجزائر متأخرة جدا، حيث توجد شركة تصنيع واحدة لصناعة الإطارات والعجلات وهي شركة تابعة لمجمع دولي (فرع ميشلان سابقا ومجمع سيفيتال حاليا)، وشركة عمومية واحدة لتحويل المطاط ALMOULES، وثلاثة شركات خاصة تنتمي لبرنامج التطوير الأوروبي EDPME، بينما يضم قطاع البلاستيك 500 مؤسسة، منها 15 مؤسسة عمومية تابعة لمجمع البلاستيك والمطاط (ENPC) والبقية مؤسسات خاصة.[1]

2-صناعة الزجاج

تحتاج صناعة الزجاج إلى توفر رمال ناعمة نقية خالية من الشوائب مثل أكاسيد الحديد والكروم لاستخدامها كخامة أساسية، وأيضا إلى توفر مصادر رخيصة للطاقة مما يجعل الجزائر مؤهلة لتبني هذه الصناعة، إلا أن الأسواق لا تزال تزخر بالزجاج المستورد، كما يعتبر الزجاج المسطح من مواد البناء التي يزداد الطلب عليها مع نمو النشاط العمراني.[2]

3- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية:

هي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة وتكييف طاقوي، إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية ووجود يد عاملة مؤهلة، وينضوي في إطارها عدد من الصناعات منها: صناعة السيارات والمركبات صناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية، تجميع الأجهزة الإلكترونية والمنزلية وأجهزة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات المساندة للنشاط العمراني، وصناعة الطاقات المتجددة، وأهمها:

3-1- صناعة الحديد والصلب: رغم أهمية صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودوره الأساسي في أي اقتصاد إلا أنه في الجزائر مازال هذا القطاع لم يلعب بعد الدور كقطاع قائد للتنمية الاقتصادية إلا أن هناكإرادة و استراتيجية لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ويمكن أن نذكر أهم المشاريع المستقبلية الخاصة من أجل تنمية قطاع الحديد والصلب في الجزائر منها: مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب ببلارة في ولاية جيجل، مركب الفولاذ ببطيوة في ولاية وهران.[3]

---

[1]- إسحاق خرشي، **استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص186.

[2]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر2006، ص75.

[3]- قريني عبد السلام، **أثر ترقية الصادرات غير نفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، الجزائر، 2018، ص 60-62.

3-2- الصناعة الميكانيكية: تدعم الصناعة الميكانيكية القطاعات الأخرى وأهم مصانعها مصنع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي، الشركة الوطنية للعربات الصناعية بالرويبة، مصانع السيارات، غير أنه يبقى الإنتاج في هذا القطاع ضعيفا جدا بسبب عدم الاستغلال الجيد للإمكانيات المتاحة، كما أن القطاع العمومي هو المسيطر في هذه الصناعات وهناك آفاق كبيرة لإنعاش هذه الصناعات محليا بالنظر إلى حجم السوق.[1]

3-3 الصناعات الكهربائية والإلكترونية: تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات، كما تشجع الدولة تنمية الإلكترونيات المتخصصة. ومن بين فرص الاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية و الأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، ولقد جدب هذا القطاع استثمار شركات دولية مثل: LG الكورية، فيليبس الهولندية، فاكتس الفرنسية، المجموعة المصرية السويدي للكابلات، والكترونيك الإمارات.[2]

4- الصناعات الغذائية والفلاحية

يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد أكبر القطاعات الواعدة، ونظرا لعدم كفاية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعا في هذا القطاع، ولذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية إلى الحد من اعتماد الجزائر على الواردات، ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع إنتاج الحبوب واللحوم البيضاء والبطاطا وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضار وتخزين المنتجات الغذائية الباردة ومنتجات الصيد البحري، وتستثمر اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة كارجيل الأمريكية، أرلافودز الدنمركية، EIC الإماراتية لاكتاليس الفرنسية، نستله السويسرية، صافولا السعودية، ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعية متكاملة فضلا عن أقطاب للأغذية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراضي زراعية للقطاع الخاص.[3]

5- صناعة الخشب والورق والفلين

تقوم صناعة الخشب على أخشاب أولية أو نصف مصنعة مستوردة من الخارج تستوعب عددا كبيرا من العمالة إضافة لاعتبارها مجالا واسعا للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما أنها مكملة لصناعة مواد البناء ونظرا لأن السوق تزخر بالأثاث المستورد فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث، حيث أن معظم

---

[1]- ط.د/ براي الهادي، **استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة الإقتصاد و التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، الجزائر،2018، ص227.

[2]- الهام أيت اعمر بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص209.

[3]- أبحري سفيان، **الشراكة الأورومغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص209.

الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى الكثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية وقادرة على منافسة الأثاث المستورد وأيضا تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة.[1]

6- الصناعات الصيدلانية

تعاني صناعة الأدوية في الجزائر من تغطية الطلب المحلي، حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو وتزايد في وارداتها أكثر فأكثر، مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى 1.6 مليار دولار، ومن أجل الحد من الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجال الطب والهدف هو تغطية الاحتياجات من الأدوية، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع فتح رأس مال الشركة المحلية الرئيسية صيدال، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حاليا صيدال شركات مع مجموعات دولية من أجل تطوير و إنتاج أدوية جديدة، ونجد من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي هارتمان، الأمريكي فايزر، أسترا السعودية، غلاسكو سميث كلاين بريطانيا، وهناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية.[2]

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات إنعاش قطاع الصناعة في الجزائر ومشاكله

شهدت الصناعة الجزائرية مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز وضعية القطاع الصناعي الجزائري عن طريق الإصلاحات المتعاقبة عليه، إضافة إلى التطرق لأهم المشاكل التي من شأنها إعاقة تطوره ونموه.

المطلب الأول: أبعاد وتوجهات الصناعة في الجزائر

1- الأبعاد

لقد تكفلت الإستراتيجية الصناعية الجديدة بتحديد الأبعاد المستقبلية للصناعة الوطنية، من حيث الفروع التي تم اختيارها كركيزة للتنمية الصناعية المستهدفة، والقدرة على خلق القيمة المضافة الموجهة أساسا في المرحلة الأولى كتغطية حاجيات السوق الوطنية، ثم ولوج الأسواق الدولية في مرحلة لاحقة، وبناءا على ذلك تم تحديد ثلاثة فروع صناعية، تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية، سواء لأسباب طبيعية أو اقتصادية وهذه الفروع هي:[3]

---

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص98.

[2]- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار،**استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة**، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص155.

[3]- خضراوي ساسية، **استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، ص10.

– الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر وهي البتروكيمياء و الحديد والصلب ومواد البناء.

– الصناعات المحققة للقيمة المضافة، والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية وهي الصناعات الغذائيةالكهربائية والإلكترو منزلية.

– الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي الناتج عن تغيير نمط الاستهلاك الوطني وهي صناعة السيارات عتاد الأشغال ووسائل النقل.

1– التوجهات

إن المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسة إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية نتاج عدة جلسات وطنية أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007، بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية بالموضوع. وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية:[1]

– تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.

– تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.

–ضرورة سياسة تحفيزالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذبداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

لذا تندرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد. وترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو السلم والازدهار.

وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد لما تتوفر عليه البلد من موارد طبيعية وهامة في مجال التصنيع، وإن اختيار الصناعة كقطاع إستراتيجي تبرره أربعة أسباب على الأقل وهي كما يلي:

_ إن الصناعة من حيث القوة هي القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني وهيكله. فالتصنيع هو في واقع الأمر العتلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة.

[1]–قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد5، ص 94–95.

_ إن الصناعة هي كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الاقتصاد برمته.

_ إن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها.

_ أخيرا الصناعة تمد بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

لذا ترتكز الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على جانبين هما :

– مواصلة تشجيع صناعات محل الواردات.

بالموازات مع تنمية وتطوير صناعة موجهة للتصدير لانتقال الجزائر من مرحلة مجرد مصدر للمواد الأولية (الطبيعية) إلى مرحلة منتج ومصدر المواد المحولة بتكنولوجيا أكثر إحكام وذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية، وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات. حيث ان الهدف يكمن في الحصول على هيكل لصادراتنا وميزان تجاري أقل تذبذبا أمام الصدمات الخارجية.

فالاستثمارات الموجهة نحو عرض الصادرات تعد إستراتيجية وستحظى بالأولوية المطلقة. ومن بين الفروع الصناعية التي ستحظى بالأهمية هي تلك الصناعات التي تتوفر على قيمة مضافة كبيرة،وذات قدرة على التصدير.أي تلك التي تسمح بإدماج الصناعة الوطنية ضمن الأسواق الجهوية والعالمية .

المطلب الثاني: سياسة إنعاش الصناعة في الجزائر

جاءت السلطات الجزائرية بسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من الركود وتتمثل هذه السياسات كالتالي:

1–سياسة ترقية الاستثمار[1]

تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء.لذا تسعى الجزائر منذ فترةكغيرها من الدول النامية الأخرى، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارالأجنبي المباشر.

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر الى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد.فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة

[1]- مرجع نفسه، ص98-99.

حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري، يشير التقرير الصادر عن البنك العالمي تحت عنوانً **القيام بالأعمالً**، والذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم.إن مؤشرات المناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات الى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمل.

وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة او الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة، حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعليةميدانيا.إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر. فمثلا يتطلب على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع اجتياز 14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق. وإن المدة التي تتطلبها كل مرحلة للشروع في تجسيد المشروع هي 24يوما، أي قرابة الشهر بكلفة يمكن أن تصل إلى 5.21% من قيمة الدخل الأولي للمشروع.

وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر إلى الرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار.لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعّالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما (نظام مالي ملائم وتوفر العقار وطبيعة المنافسة) ونظام تحفيزيا للحماية من شأنه تمكين المستثمر من القيام بخياره لصالح الاستثمار. وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار يعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله. فهي بذالك معنية بتقدم الإصلاحات الهيكلية سيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع والخدمات .

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

–تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب النسب كبيرة من رؤوس الأموال .

–تعميم التكنولوجيات الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية وتنويع الصادرات .

2 – سياسة التأهيل

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجينبرنامج التنافسية الصناعية للوزارة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الإتحاد الأوربي، تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة، وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين

الملفات والتي تبدو أنّها طويلة (خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإداريةوالمصرفية كالشهادات المصرفية ...إلخ)،ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد تم اقتراح سياسة جديدة كمحور أساسي حول:[1]

– توحيد البرامج الحالية في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.

– تنفيد برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة (العوامل المادية وغير المادية و البيئة).

– التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.

– استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

3–التقييس والمقاسة[2]

يساهم تطوير نشاطات التقييس والمقاسة و الاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني .حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة ، سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا ، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمن الناحية التقنية فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات "ايزو 9.000" (لمنظومة الجودة)، أو "ايزو 14.000" (لحماية البيئة) يعني الدليل على أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة .

إن هذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها، من أجل تثبيت تعاملاتها ورفع حجم مبيعاتها، والثقة لابد أن تتوفر لدى زبائنها ومورديها على حد سواء. كما تعتبر هذه الثقة عاملا هاما للاندماجالاقتصادي، لذا ووعيا من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قامت بوضع برنامج لمرافقة المؤسسات سنة 2000 يهدف إلى تنمية أو تطوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات " الإيزو". وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر ب 500 مليون دينار جزائري وتبين الحصيلة التالية لسنة 2005 نتائج المجهودات التي تبدل لهذا الغرض.

[1]- قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص100–101.

[2]-نعيم إلهام، **استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمدجة النظم الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص73–74.

فقد تحصلت 167 مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الإيزو 9000 وست مؤسسات على الإيزو14.000 بينما يوجد 5 مؤسسات في طريقها للحصول على الإيزو 22000 المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية.

كما تم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية ببومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة المتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات .

غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية فالجزائر لاتتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين في حين تمتلك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها،وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر لإنتاج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية، إذا أرادتالاستفادة من سياساتها الخاصة بالانفتاح الاقتصادي.

4-تطوير العنصر البشري[1]

إن الاستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيا وعصرنة الصناعات، لا طالما عانت الجزائر من :

- عجزا في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيا.
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة .

وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين :

-تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لاسيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين الساميين في القطاعات الصناعية الكبرى.

- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين).
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين (مساعدات وقروض الضرائب).
- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق .
- تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل والإطار المعيشي).
- إنشاء مراكز التعليم والتمهين التكنولوجي من اجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم و التكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي، ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار المجددة، وترويجها على السوق وتجميد الوسائل العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدات للقطاعات العمومية والخاصة للدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي

[1]- نعيم إلهام، **إستخدام نمودج البرمجة بالأهداف في نمدجة النظم الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص75-76.

نموذجي من خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخرى ووضع سياسة "الذكاء الاقتصادي" بصيغة التسيير وجمع المعلومة وتحليلها وتفسيرها قبل اتخاذ القرارات .

-كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث، وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الصناعي في الجزائر

إن القطاع الصناعي الجزائري يتوفر على قدرات بالرغم من ضعف نسبة النمو فيه وذلك من خلال:

-قاعدة صناعية متنوعة، حوالي 1000 وحدة متوسطة وكبيرة الحجم عاملة في أهم فروع نشاط تكنولوجيات الصناعة العصرية، وتوزيع جغرافي لصناعة متوازنةنسبيا، وقطاع خاص ناشئ.

-تتوفر أغلب المدن الكبرى على مواقع صناعية، نسيج صناعي مترابط لكن بطريقة غير متكاملة.وبالرغم من وجود هذه الميزات في قطاع الصناعي الجزائريلكن وجب الإشارةإلى جملةالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدّت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ماهو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري كالآتي:

1- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات

يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر،كون معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة، كما يواجه القطاع الصناعي أيضا استعمال قدرات إنتاج ضعيفة وهشّة، وهذا يدل على أن الإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايد عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والتأهيل والعصرنة.[1]

2- عدم ملائمة مواقع المصانع

إن مواقع الإنتاج لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية للبلاد، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية وهذا يؤدي بنا إلى التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع خارج التجمعات السكانية .[2]

[1]- مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 12، 2017، ص 202.

[2]- ساعو باية، **القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول**، مجلة المعارف، العدد22، جوان 2017،ص83.

3- مشاكل متعلقة بالخدمات

يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية، والتي لا غنى عنها كالمياه والكهرباء والمجاري، بالإضافة إلى الاتصالات والنقل. وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي، كما تواجه أيضا بعض المصانع مشكلةاختيار طريقة تصريف منتجاتها والتوصل إلى أفضل قناة توزيع تحقق لها ماتريد من أهداف، وهو ماتتكلف به الوظيفة التسويقية.[1]

4- مشاكل العقارات الصناعية

ويرجع هذا بالخصوص لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعيةبالإضافةلارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعّال أدّى لوجود الكثير من المضارات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكيد من ملكيته الحقيقية.[2]

5- مشاكل تتعلق بنقص التمويل

يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات إيجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة وصناعات قائمة، وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته.قد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي مما ترتب عليها قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها.[3]

6- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام

ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام.[4]

---

[1]- مرجع نفسه، ص84.

[2]- بن مسعود عطا الله، **النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2015**، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد10، 2016، ص99.

[3]- ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص85.

[4]- عبد العزيز عبدوس، **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير**، مجلة الباحث، 2013، ص85.

7- مشاكل متعلقة بالتسويق

تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة ومن أهم المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي :[1]

- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي، وقدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج.

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية حيث فتحت السوق الجزائرية على مصراعيها للسلع والمنتجات الأجنبية التي تدخل بدون أية قيود زعما أن الجزائر تتبع اقتصاد السوق الحر.

8- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي

من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلالها استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكنالاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي، وكذا ضعف التعاون مابين مراكز البحث والتطوير والجامعات ، وهذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتطوير بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي الجزائري ضف إلى ذلك نقص في مجال القدرات التسييرية لطواقم المؤسسات الصناعية ، حيث أكد الدليل المنهجي حول إعادة الهيكلة و تأهيل المؤسسات الذي اعدته وزارة الصناعة بالتعاون مع المنظمة المتحدة للتنمية الصناعية (جانفي 2003) أن المشاكل المرتبطة بالتسيير و التنظيم تعد من بين الأسباب الأولى التي تكبح التشغيل التقني الجيد للمؤسسة بشكل عام .[2]

9-ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق

[1]- بوخاري سمية، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر المشاكل والحلول**، الملتقى العلمي الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، يوم 06-07 نوفمبر 2018، ص 08-09.

[2]- مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره، ص205.

الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:[1]

-عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية .

-اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.

-الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

-الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار .

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلاومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

9- ضعف خدمات الدعم والتدريب وتكوين الكوادر البشرية

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الوصول إلى الخدمات والائتمان، والمعلومات وأسواق التكنولوجيا يعكس المشاريع الكبيرة، والواقع أن مقدمي الخدمات يجدون التعامل مع عدد قليل من العملاء الكبار أيسر وأرخص من أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة، لأن تكلفة تنفيذ العقود لا تتغير مع حجم العقد، ويجد معظم منظمي الدورات التدريبية صعوبة في الوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة، ومعظم برامج هؤلاء موجهة إلى الشركات المتوسطة والصغيرة، رغم أنها يروجونها على أنها موجهة لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وعلى الرغم من محاولات عدد من البلدان العربية تطوير مناهج التعليم وتحديث أساليب تعليم العلوم وقيام معظم البلدان العربية بإحداث مؤسسات تهدف إلى توطين التعليم ما بعد الجامعي، فإن كثيرا من المشكلات الأساسية مازالت تعترض العمل المثمر في نطاق نشر المعارفالعلمية وإعداد الأطر، وتبرز الدراسات أو مناهج التدريب تتركز أساسا في الحقول التقليدية وأن العلاقات بين الجامعات والمعاهد من ناحية والجهات المستفيدة من جهة ثانية هي عالقة ضعيفة جدا، وأن منظومة التعليم تفتقر إلى المرونة اللازمة التي تقتضيها حاجات التطور العلمي والثقافي السريع من القوى البشرية الكفؤة ورفع مستوى هذه القوى وإعادة تأهيلها. إذ يرجع ضعف الموارد البشرية في الجزائر إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب، كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة

[1]- زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد08، 2010، ص177.

التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة. وغالبا ما يتم إعداد برامج التدريب دون بذل أية محاولة جادة من أجل التعرف على المشاكل التي تقف في وجه مالكي مؤسسات الصناعة أو التي تلبي احتياجاتهم الفعلية، وفي غالب الأحيان، يتم التدريب بنفس أسلوب طلبة الجامعات، أو يكون بنفس طريقة التدريب التي يتلقاها أصحاب المؤسسات الكبيرة، لكن هناك بداية وعي لدى مؤسسات الدعم بأهمية تقييم الاحتياجات مسبقا للمستفيدين من التدريب.[1]

10- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية

ضعف درجة الاندماج ما بين الفروع وكذا التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التموين بالمدخلات والتجهيزات، كما نجد هناك العديدمن العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشركات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها وباستثناءات قليلة، فإن الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا و قطاعيا ، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لاتتعاون فيما بينها ، ورغم ذلك يتم أحيانا تجميع عدد صغيرمن المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات، إلا ان التنافس هو العامل السائد بين تلك الشركات و الثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا ، وهناك عدد قليل اتحادات الأعمال، لاسيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ولكن معظم هذه الاتحادات غير قائمة على أساس قطاعي والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها. وهي منعزلة أيضا فيما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم .[2]

[1]- مسعودي محمد، **تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد09، بدون سنة نشر، ص85.

[2]- بوخاري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

خلاصة الفصل

يعد قطاع الصناعة ركيزة هامة من ركائز التنمية الطويلة المدى في الاقتصاد، وكأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي، حيث يعتبر القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في تنميته وتطويره.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإن السلطات الجزائرية سعت جاهدة مند الاستقلال وإلى يومنا هذا من أجل تطويره، وذلك من خلال الإصلاحات المتعاقبة من فترة إلى أخرى واتباع سياسات متعددة لإنعاشه وترقيته. إلا أنه وللأسف تبين للدولة الجزائرية بأن القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص لم يستفد بالشكل الذي كان مأمولا به، لكونه كان يعاني من مشاكل سببت عائقا في تنميته مما تطلب من الدولة الجزائرية البحث عن حلول جديدة لمواكبة التطور الذي يشهده العالم والنهوض بالقطاع الصناعي.

الفصل الثالث: تحليل مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2019)

المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019.

المبحث الثاني: تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر,

المبحث الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في ميزان المدفوعات وآفاقه.

تمهيد :

تعتبر الصناعة عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، ولكن بدون امتلاك قاعدة صناعية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية، كما أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رؤوس الأموال يجعل اقتصادنا مرهون بمستويات إنتاج النفط وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.

ونظرا للأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول بسبب التبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، دفع بالجزائر إلى اتباع نموذج اقتصادي جديد يعتمد على وقف اعتماد البلد على النفط، وجعل الميزانية في خدمة النمو، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية، والانفتاح على الأسواق الخارجية من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية، والعمل على تقليل الاستيراد، من أجل تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2019).

المبحث الثاني:تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر (2000-2019).

المبحث الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في ميزان المدفوعات(2000-2019).

المبحث الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري(2000-2019)

يعرف ميزان المدفوعات الجزائري بأنّه السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي، ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين مدفوعات باقي الدول إلا من حيث مايعكسه من وضع إقتصادي خاص بالجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من خصائص ميزان المدفوعات الجزائري مشاكل التنبؤ به وتطوره.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز ميزان مدفوعات الجزائري بعدة خصائص سلبية متكاملة ومتفاوتة فيما بينها، منها ماهو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ماهو ناتج عن العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

1- عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 % من صادراتها، وبالتالي تطرح مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، وكلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطاتها دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى حصيلة الضرائب، إضافة على تأثير ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى حصيلة الضرائب إضافة على تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل

[1]- أميرة بوقطة، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000-2016**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، ص 67-69.

على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تقلب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج لفترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغظا عليه.

2-انخفاض معدل التبادل الدولي

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية(صادرات الدول النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- اختلاف هيكل السوق المالي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار بخلاف سوق السلع الصناعية الأقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا فإن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعة في علاقات التبادل الدولي اللامكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية

تتميز القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع والأحادية في العديد منها مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمين على هذه المواد، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000- 2019)

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي الذي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين القطاع الصناعي باعتباره هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة(2000-2019).

1- تطور رصيد الميزان التجاري

يعتبر حساب الميزان التجاري أهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات والواردات) التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة.

الجدول رقم(3-2): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
الواردات	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.40
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.71	11.16	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	29.30	34.56	41.11	34.99
الواردات	-38.88	-46.92	-51.56	-54.98	-59.67	-52.64	-49.43	-48.98	-48.57	-44.63
رصيد الميزان التجاري	18.20	25.96	20.17	9.88	0.45	-18.08	-20.13	-14.42	-7.46	-9.64

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات:بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2019.

الميزان التجاري سجل فائضا مستمر منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2008، بينما سجلت سنة 2001 و2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية، وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط (بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولار للبرميل سنة 2000، و24.85 دولار للبرميل 2001، ليعود الارتفاع سنة 2002 ويصل إلى 25.24 دولار، مما انعكس على الصادرات والميزان التجاري، فالتحسن في قيمة الصادرات تتحكم فيه إلى حد كبير أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية، ومع الارتفاع التدريجي لأسعار البترول إلى متوسط سنوي 34.29 دولار أمريكي سنة 2004، وهو ما أدّى إلى ارتفاع قيمة الصادرات التي وصلت إلى 32.22 مليار دولار، واستمر التزايد إلى

غاية 2009 لتعرف قيمة الصادرات تراجع إلى بنسبة 42.8% بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، لتعاود قيمة الصادرات الارتفاع بسبب عودة الأسعار لتصاعد إلى غاية الأزمة البترولية 2014، حيث تراجعت أسعار البترول في منتصف العام بنسبة 70% من قيمتها مسببتا أول تراجع للصادرات منذ 2008، مع حلول عام 2015 زاد التراجع انخفضت بنسبة 47.1% لينعكس بشكل كبير على الصادرات حيث تراجع الصادرات بنسبة 42.5%، فصادرات الجزائر لديها ارتباط كبيرة بتقلبات أسعار البترول.

أما الواردات فقد عرفت نموا تدريجيا وسريعة خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2008، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة 306.3%، وكان لزيادة الاحتياطات أثر كبير في نمو الواردات بهذا الحجم، وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 شهدت الواردات الجزائرية واصلت الواردات في الارتفاع المستمر بمعدل كبير لغاية 2014 حيث سجل أعلى قيمة للواردات الجزائرية بـ 59.6 مليار دولار أمريكي وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014،اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي منها تقليص فاتورة الاستيراد، إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015، فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر بـ2.3مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي.

الشكل رقم(3-2): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2019)

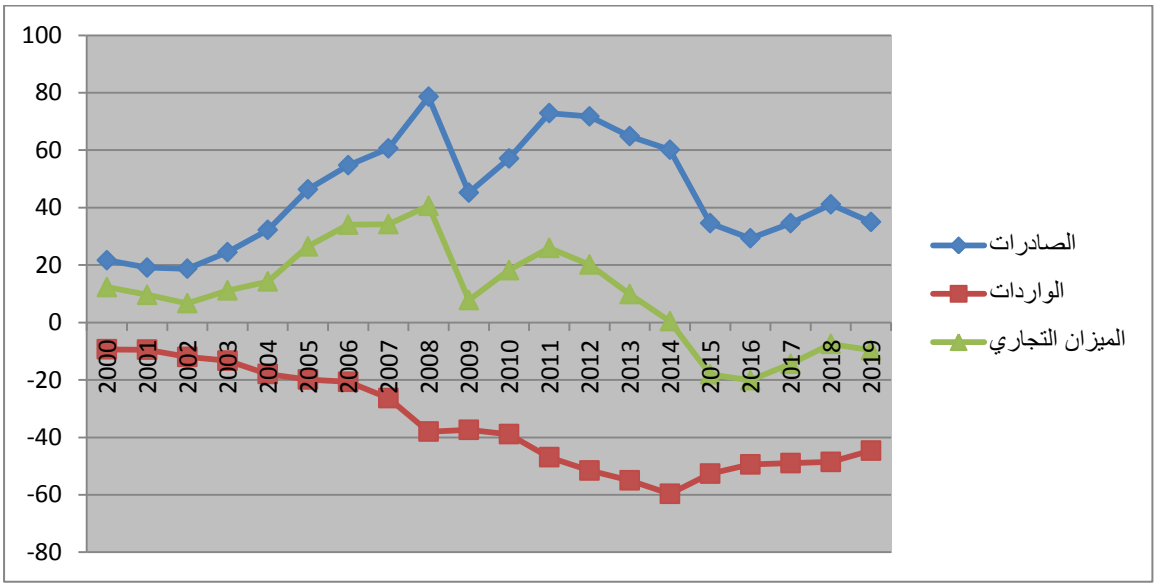

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول.

2- تطور حساب رأس المال

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات، كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة.

الجدول(3-3): تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54
رأس المال الرسمي الصافي	-1.92	-1.99	-1.32	-1.38	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.51
قروض قصيرة الأجل صافي السهو والخطأ	0.18	0.06	-0.36	-0.61	-0.62	-2.25	-1.08	-1.59	0.64	-0.60
رصيد ميزان رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4 .24	-11.22	-0.99	2.54	3.45
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الاستثمار الأجنبي المباشر	3.47	2.04	1.54	1.69	1.52	-0.68	1.59	1.23	0.62	1.30
رأس المال الرسمي الصافي	0.13	-1.08	-0.58	-0.38	0.51	-0.45	0.97	-0.06	0.15	-0.07
قروض قصيرة الأجل صافي السهو والخطأ	-0.43	1.41	-1.30	-2.27	1.35	0.90	-2.39	-0.85	0.10	-1.77
رصيد ميزان رأس المال	3.17	2.37	-0.36	-0.96	3.39	-0.24	0.17	0.31	0.87	0.18

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات:بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2000-2019.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن رصيد حساب رأس المال عرف عجزا متواصلا طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، وهو مايشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياستها الاقتصادية. ويمكن إرجاع أسباب العجز إلى مايلي:

- الارتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها.
- الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها لتسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين.
- ضعف احتياجات الصرف الأجنبي لدى الدولة.

وابتداء من سنة 2008 حقق رصيد حساب رأس المال فائضا والذي قدر ب 2.54 مليار دولار، واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 2011 وقدر ب 2.37 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية، ليعود ويسجل عجزا في سنتي 2012 و 2013 بقيمتي 0.36 و 0.96 مليار دولار على التوالي

بسبب تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج، أمّا سنة 2014 فقد حقق أعلى رصيد بقيمة 3.93 مليار دولار بسبب ارتفاع القروض المتأتية من الخارج، على الرغم من انخفاض قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع السنة السابقة،إلا أنّه في سنة 2015 عرف عجزا من جديد قدر ب0.24 مليار دولار، ليعود لتحقيق الفائض خلال السنوات من 2016،إلى غاية 2019 بقيمة 0.17، 0.31، 0.87، 0.18 مليار دولار على التوالي.

الشكل رقم(3-3): تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

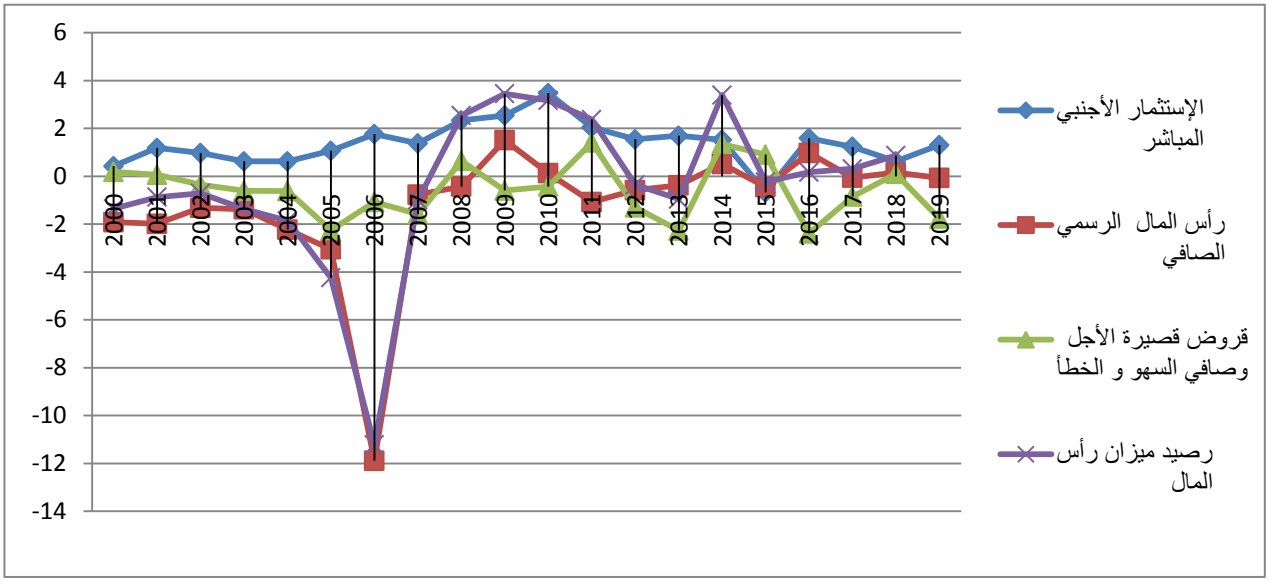

المصدر:من اعداد الطالبتان اعتماد على معطيات الجدول.

3-تطور حساب الرصيد الكلي

بعد التطرق لتطور رصيد مختلف البنود الرئيسية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019) سنقوم بدراسة تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حساب الرصيد الإجمالي	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.85
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
حساب الرصيد الإجمالي	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على إحصائيات: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات سجل فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2013 باستثناء سنة 2009 كآثار للأزمة المالية العالمية، وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري، والذي تأثر بالارتفاع الجيد لأسعار البترول، مما يجعل الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال هذه الفترة، كما ساعدها على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا حادا بقيمة 3.85 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة التي سجلت فائضا بقيمة 36.99 مليار دولار، وهذا راجع للأزمة المالية العالمية، ليعود هذا الرصيد للانتعاش التدريجي سنة 2010 بقيمة 15.32 مليار دولار بسببا لانتعاش الاقتصادي، ليرتفع هذا الفائض سنة 2011 بقيمة 20.14 مليار دولار، ويبدأ هذا الفائض بالتناقص بداية من سنة 2012، لينخفض انخفاضا حادا سنة 2013 بقيمة 0.13 مليار دولار، وبعد هذا الانخفاض الحاد في رصيد ميزان المدفوعات سجل عجز آخر ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، وذلك بسب انخفاض أسعار البترول، وهو ما يبين أن استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي و تقلبات أسعار النفط التي تشكل عامل مؤثر في رصيد ميزان المدفوعات.

الشكل(3-4):تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

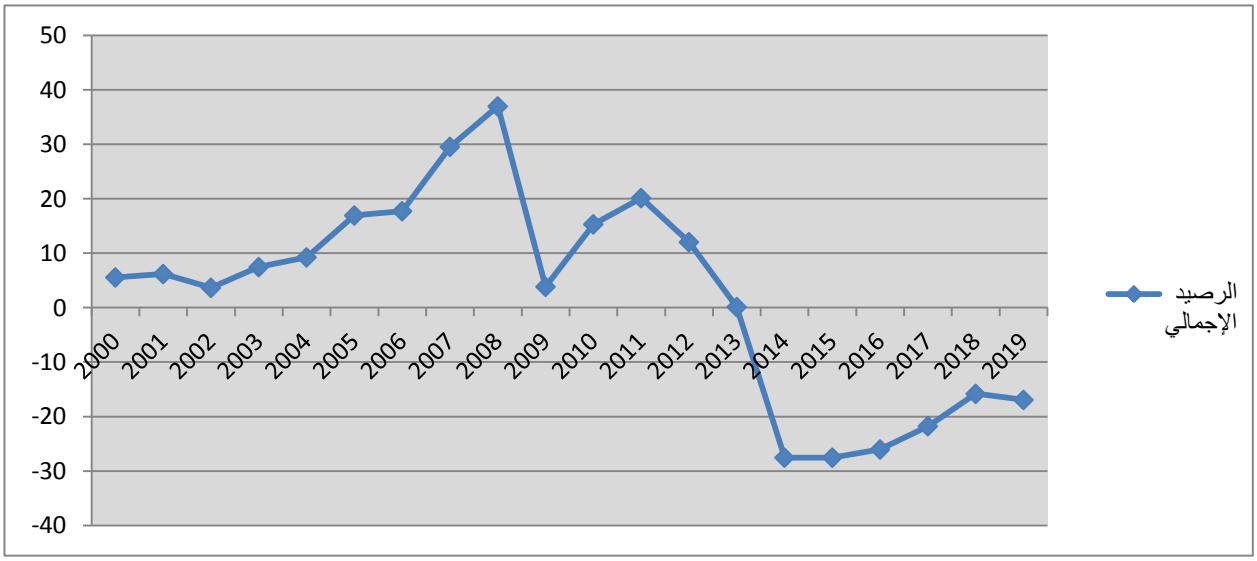

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات مرتبط ارتباطا وثيق بالميزان التجاري أي أنه مرتبط بالخصوص بأسعار البترول باعتباره العنصر الأساسي للصادرات الجزائرية التي تمثل 97.22 %من الميزان التجاري.

المطلب الثالث: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري

يعترض إعداد ميزان المدفوعات الجزائري و التنبؤ بوضعيته المستقبلية بعض الصعوبات نذكر أهمها فيما يلي:[1]

1- ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية:

حيث تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة، بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصداقية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا بتأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها. كما أن السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات في الجزائر تعاني من مشكلة المصداقية لكون المعلومات فيها تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها قصور عديدة أبرزها مايلي :

- عدم القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية الكلية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات مما يؤدي إلى ظهور عدم الاتساق بين تغيرات الهيكل الاقتصادي شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية وطريقة التوصل إلى المعلومات لأن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول مثل جدول العمليات المالي، أو التأخر في إنتاج بعض الجداول المركزية كجدول المدخلات و المخرجات .

- عدم موافقة نظام الحسابات الوطنية الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية، إذ أن النظام المحاسبي الوطني الجزائري لايزال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للناتج المادي رغم تحولها لاقتصاد السوق الحر.

2- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة على سلوك المؤسسات واداء ميزان المدفوعات:

حيث يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمدجتها، فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها، و باعتبار ميزان المدفوعا تسجل شامل لمختلف التعاملات الخارجية فيمكن الإشارة إلى بعض مشكلات التنبؤ به على النحو التالي:

[1]- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد11،2012، ص 229،230.

– صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة بالنقد الأجنبي.

– صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان النامية من جهة، وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعومة من جهة أخرى.

– صعوبة معرفة تأثير كل من سياسات العرض والطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية وبالتالي صعوبة الاختيار بين إحداهما.

– عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها، فضلا عن مدى مصداقيتها ومدى القدرة على تحديد أيها أولى بالاعتبار.

المبحث الثاني: تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الجزائر

تعد الصناعة من أعمدة الاقتصاد للعديد من الدول، والمحرك الحقيقي للفعاليات الاقتصادية والتبادلية بين الدول، مؤشر حقيقي لقياس مدى تقدم الدول، ذلك من خلال ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي و التصدير،والدول النامية لا تزال تعتمد على المواد الأولية كمساهمة أساسي في الناتج المحلي والتصدير والجزائر واحدة من الدول النامية التي تقوم صادرات على المواد الأولية بشكل أساسي،ومن خلال هذا المبحث نقوم بتحليل القطاع الصناعي في الجزائر، مساهمته في العديد من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل أثر الناتج الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من الجهود المبذولة في القطاع الصناعي لتحسين وضعيته إلا أنّه بقي يعاني من التأرجح في النمو وضعف الإنتاج الصناعي في تغطية الطلب المحلي من المواد الاستهلاكية، وزيادة فاتورة الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-5):القيمة المضافة للناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	54.71	56.75	67.86	85.35	103.08	117.22	135.63	171.02	138.13
القيمة المضافة	25.73	23.1	22.43	28.18	36.27	51.59	58.13	68.95	83.95	47.6
ن م ق ص إ ن م	46.96	42.22	39.52	41.52	42.49	50.04	49.59	50.83	49.08	34.46
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الناتج المحلي الإجمالي	161.95	197.45	207.80	208.73	220.09	181.71	160.04	167.51	178.34	169.89
القيمة المضافة	64.18	79.6	79.2	74.3	63.9	44.1	32.9	40	46.8	40.7
ن م ق ص إ ن م	39.62	40.31	38.11	35.59	29.03	24.26	20.55	23.87	26.24	23.95

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

ن م ق ص إ ن: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الصناعة التحويلية والإستخراجية معا في الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبا في السنوات الأولى، حيث سجلت سنة 2007 أعلى نسبة ب 50.83 % وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وانطلاق برامج الانتعاش الاقتصادي في هذه الفترة، ثم شهدت تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري، ليستمر الانخفاض التدريجي ابتداء من سنة 2014 بنسبة29.03% بسبب الصدمة البترولية، مما نتج عنه عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط وبما أن حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ليبقي هذا التدهور مستمرا إلى غاية 2019 بنسبة23.95 %، مما يدل على ضعف مساهمة الصناعتين مقارنة بدول العالم ونقص نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الصناعة التحويلية التي تشكل مؤشر هامة لوضعية الاقتصاد.

الشكل رقم (3-5): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)

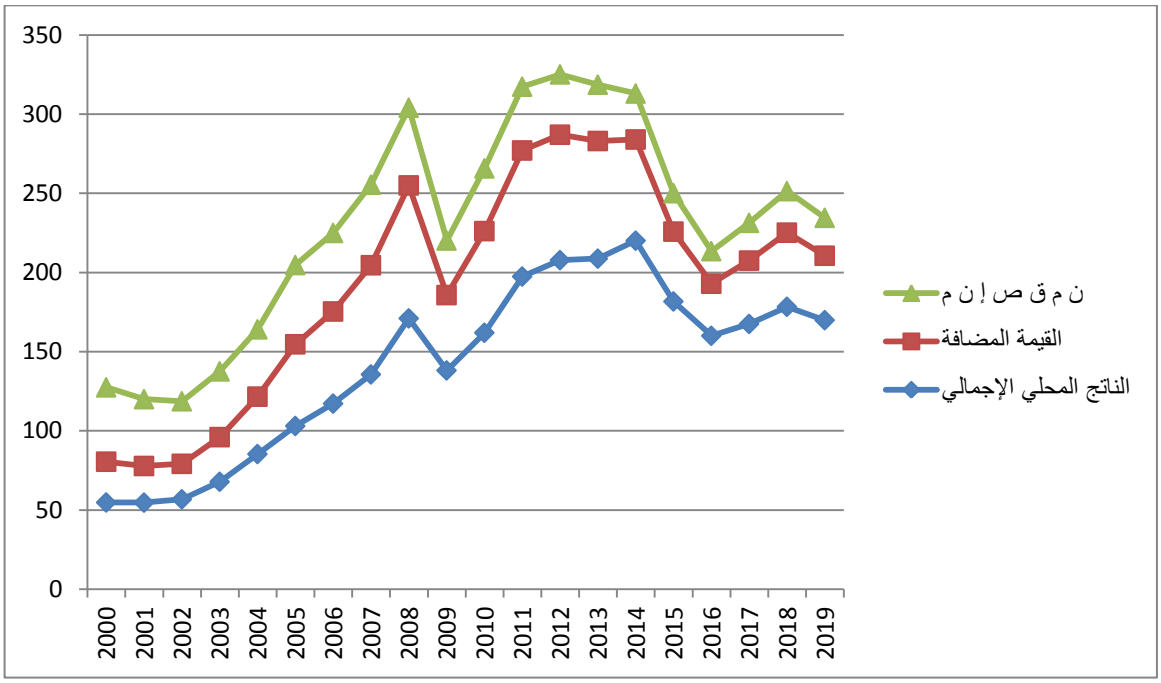

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

أكدت دراسة نشرها صندوق النقد العربي، أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على القطاع الصناعي، خاصة الصناعات الاستخراجية، وبدرجة أقل الصناعات التحويلية، مشيرة إلى أن هذه الأخيرة لا تساهم سوى بـ 4,5%من الناتج الداخلي الخام،" وهي بذلك من أدنى المستويات على المستوى العربي."

المطلب الثاني: تحليل أثر الصناعة التحويلية والإستخراجية على الناتج المحلي الإجمالي

يتكون القطاع الصناعي من صناعة إستخراجية تسيطر عليها المحروقات، وصناعة تحويلية خارج المحروقات ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار العملية الإنتاجية والتأثير على المادة الخام تكمن أهمية الصناعة التحويلية في توفير وتقديم السلع للسوق، وهي إحدى أهم فروع قطاع الصناعة وإن كان هي الصناعة، وتكتسي أهمية بالغة في النسيج الصناعي، حيث تسعى إلى تنميتها وتطويرها الجزائر بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ونهدف من خلال هذا المطلب إلى إبراز الصناعة التحويلية الجزائرية ومساهمتها في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة الصناعة التحويلية التي تشكل حجر الزاوية في الصناعة.

1- بالنسبة للصناعات التحويلية:

يؤدي قطاع الصناعة دوراً مهماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بشقيه الإستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاع الصناعي في الجزائر تغلب عليه هيمنة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي وضعف مساهمة الصناعة التحويلية، التي وصلت إلى 4.5% سنة 2019 مقارنة بـ 7.2% سنة 2000، حيث تراجعت بنسبة 37.5%، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3-6): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	3.89	3.81	4.10	4.38	4.18	4.42	4.77	5.37	6.54	5.81
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	54.71	56.75	67.86	85.35	103.08	117.63	135.63	171.02	138.13
نسبة الصناعة التحويلية لإجمالي الناتج المحلي	7.2	7	7.3	6.6	4.9	4.3	4.1	4	3.8	4.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة	8.03	7.12	7.78	9.03	8.95	7.76	8.88	7.33	7.62	7.71
الناتج المحلي الإجمالي	161.95	197.45	207.80	208.73	220.09	181.71	160.04	167.51	178.34	169.89
نسبة الصناعة التحويلية لإجمالي الناتج المحلي	5	3.6	4	4	4.1	4.3	5.5	4.3	4.3	4.5

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للصناعة وللنمو المستدام، إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبيا وليست بالنسب المرجوة، حيث لم تتجاوز طول فترة الدراسة نسبة 7.3%كأعلى نسبة تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013، ويبقى عنصر التقدم التكنولوجي مصدر النمو الاقتصادي المستدام من أهم الحلقات المفقودة في مختلف البرامج الاستثمارية المنتهجة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.شهدت معدل نمو تنازلي من سنة لأخرى خاصة مع ارتفاع أسعار البترول، ففي سنة 2000 سجلت قيمة3,89 مليار دولار أمريكي لتصل لأعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 9.03 مليار دولار أمريكي وطيلة هذه الفترة كانت المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية تهيمن على مجمل الواردات الصناعية التحويلية،وابتداء من سنة 2014 إلى غاية 2019 عرفت تراجع طفيف في وتيرة نموها ليستقر عند قيمة7.7 مليار دولار أمريكيسنة 2019 ، وذالك راجع لانخفاض أسعار البترول وما تبعها من إجراءات تقشفية مست التضييق على الاستيراد الذي أثر سلبا على الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج.

الشكل رقم (3-6): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة(2000- 2019)

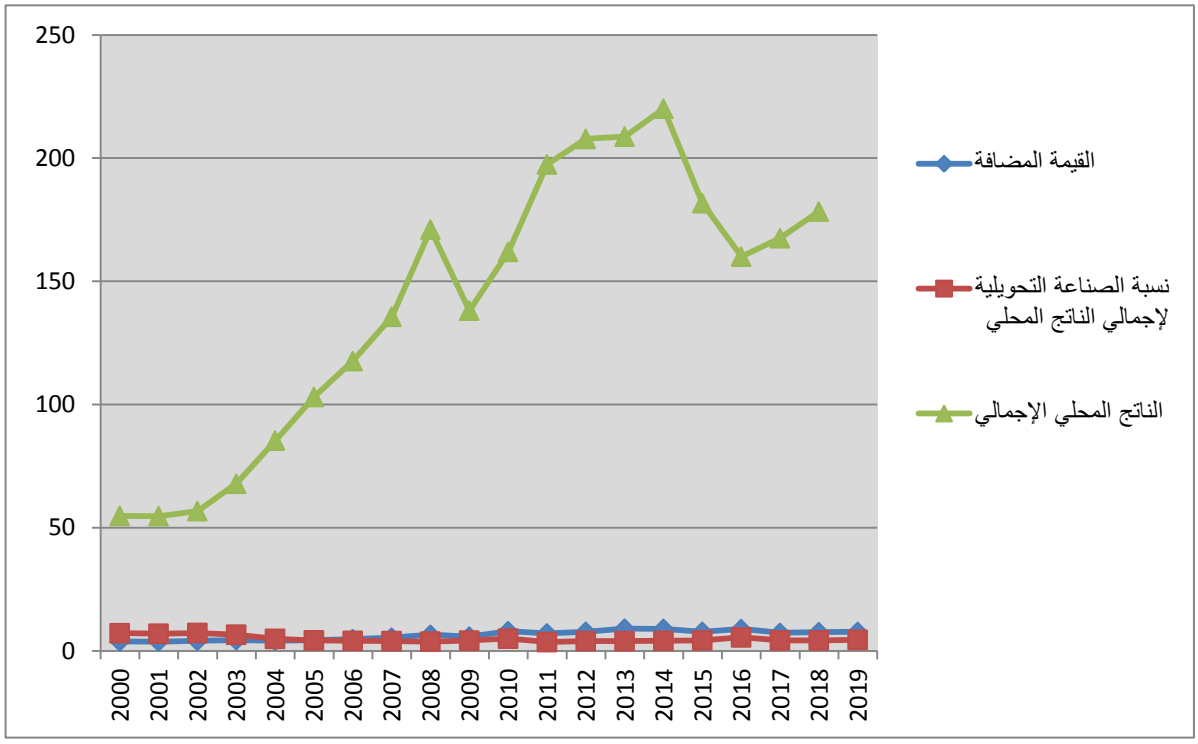

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

وأوضحت الدراسة المنشورة مؤخرا تحت عنوان" أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، أن" زيادة إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر، تُساهم بدرجة كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي"..، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية، وبالتالي" ارتفاع الطلب على القروض الموجهة إلى القطاع الصناعي، بما يساهم في زيادة إنتاجيته ."وبالنسبة للصناعات التحويلية– موضوع الدراسة تمت الإشارة إلى أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، قدرت بـ4,5% في 2019، وهي من أدنى المستويات المسجلة في الدول العربية محل الدراسة (14 دولة)، إذ لا تتفوق الجزائر في هذا المجال سوى على العراق الذي بلغت النسبة به 2,2 % كما بلغ متوسط إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية الجزائرية، 159,4 دولار يوميا، بمعدل نمو سلبي (0,2-%) في الفترة الممتدة بين 2010 و 2018بينما بلغ متوسط عدد العاملين في هذا القطاع مقارنة بإجمالي عدد العمال11,9 % في نفس الفترة.

2- بالنسبة للصناعات الإستخراجية:

يتضح دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر، من خلال تحليل تركيبة القطاع الصناعي الجزائري الذي ينقسم إلى صناعة استخراجية تسيطر عليها المحروقات، حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي سنة 2000 بنسبة 40.8% مقارنة بسنة 2019 التي قدرت ب 19.5%، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7):مساهمة القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000- 2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	21.93	19.38	18.33	23.88	32.17	47.19	53.43	63.65	77.45	41.89
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	54.71	56.75	67.86	85.35	103.08	117.63	135.63	171.02	138.13
نسبة الصناعة الإستخراجية لإجمالي الناتج المحلي	40.8	35.5	32.8	36.1	37.9	46	45.9	47	45.5	30
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
القيمة المضافة	56.18	72.50	71.56	65.35	55.08	36.41	24.13	32.76	39.21	33.04
الناتج المحلي الإجمالي	161.95	197.45	207.80	208.73	220.09	181.71	160.04	167.51	178.34	169.89
نسبة الصناعة الإستخراجية لإجمالي الناتج المحلي	34.7	36.7	35	28.9	25	20	15	19.2	22	19.5

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصناعات الإستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية من 21.93 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 77.45 مليار دولار سنة 2008 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، ثم أخذت في الانخفاض من سنة 2009 بقيمة 41.89 مليار دولار إلى غاية 2019 بقيمة 33.04 مليار دولار وهذا راجع إلى إنخفاض إنتاج النفط والغاز إضافة إلى تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية في قطاع المناجم.

الشكل رقم (3- 7): مساهمة القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة(2000-2019)

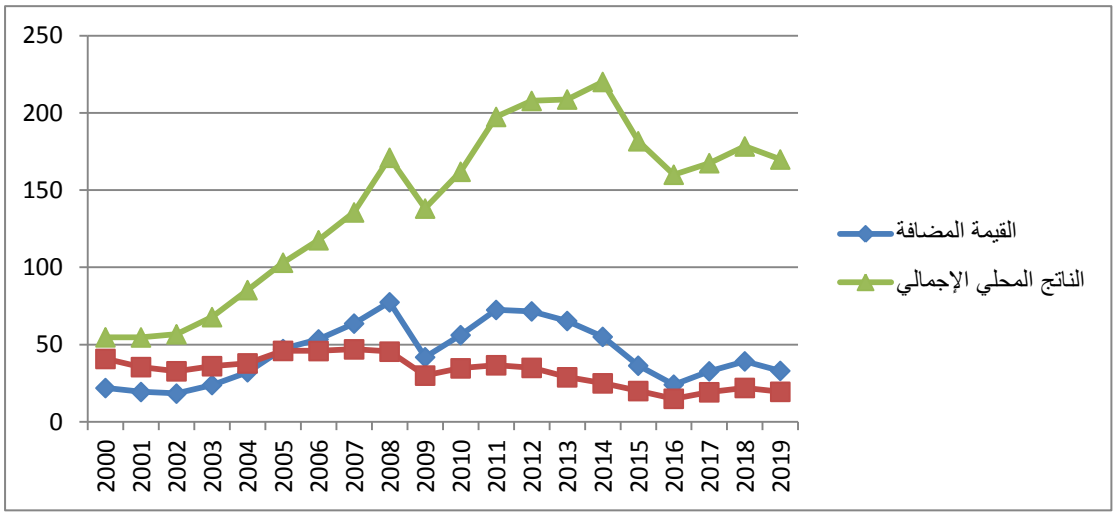

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

وكما أوضح تقرير العربي الموحد في احصائياته أن الجزائر تحتل المركز الأول في الصناعة الاستخراجية في شمال إفريقيا مقارنة بمصر التي تحتل المركز الثاني من حيث مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الخام بتحقيقها لنسب تتراوح بين 7.4% سنة 2012، و 16.5%سنة 2014 وبالنسبة لتونس فقد حققت مستويات ضعيفة تراوحت بين 5% و 9%، نجد أن الجزائر هي التي حققت أعل نسبة قدرها 45.9%.

المطلب الثالث: نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري للفترة (2011-2019)

تسعى السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع، من خلال إستراتيجية وطنية تطمح بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8):نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي للفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الصناعي مليار دولار أمريكي	79.625	79.351	74.394	64.036	44.171	33.022	40.107	46.839	40.764
نصيب الفرد من الناتج الصناعي بدولار أمريكي	2.170	2.118	1.946	1.655	1.106	0.809	0.961	1.100	0.938
ن ع ص ق م ق ص بدولار أمريكي	12.496	21.722	18.915	12.292	7.931	5.850	10.338	8.305	11.048
الكفاءة الاقتصادية الصناعية %	1.2	1.6	1.4	0.9	0.7	0.6	0.7	0.6	0.7

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

ن ع ص ق م ق ص: نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من الناتج الصناعي يبقى ضعيف جدا مقارنة بالدول المتقدمة والدول العربية، حيث سجل أعلى قيمة سنة 2011 بـ 2.17 دولار أمريكي، ليسجل سنة 2019 قيمة 0.938 دولار أمريكي متراجعا بنسبة 56.7%، مما يؤشر على حالة التراجع في نصيب الفرد بسبب تراجع أداء القطاع الصناعي، يعني تواضع معدل نمو العمالة الصناعية بشكل عام، وهي ظاهرة تكررت خلال السنوات الدراسة مسجلة تنازل سنوي. كما لم تزداد العمالة الصناعية في الجزائر طيلة سنوات عديدة ويعزى ذلك إلى الاهتمام بإقامة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، بدلاً من الكثافة العمالية، وتراجع توسع القطاع العام وانخفاض مستوى التوظيف فيه دون أن يقابل ذلك توسع ملائم في الاستثمارات والمشاريع الصناعية الخاصة. لقد بلغت الكفاءة الاقتصادية الصناعية[1]*الجزائرية0.7% سنة 2019 محققة تراجع كبير مقارنة بسنة 2011 أين حققت 1.2%(أي تراجع بنسبة 0.5%).

* – الكفاءة الاقتصادية الصناعية تساوي على القوة العاملة الصناعية الناتج المحلي الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقسوما كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة.

الشكل رقم (3- 8): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي للفترة (2011-2019)

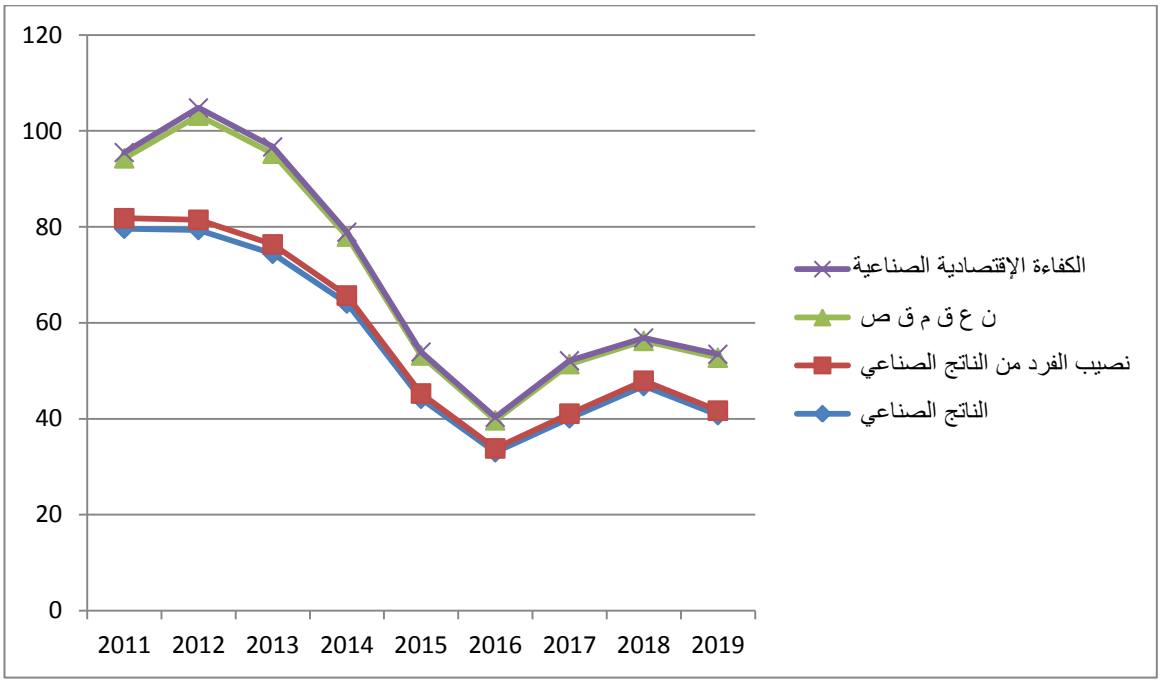

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

المبحث الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في ميزان المدفوعات وآفاقه

إن التغيرات التي عرفها القطاع الصناعي لها دور هام في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها هذه التغيرات على الميزان التجاري، سنقوم أولا بمعرفة تأثيرها على كل من الصادرات والواردات، وبعد ذلك نتعرف على تأثيرها على رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات خلال الفترة (2000-2019)

لا يزال القطاع الصناعي في الجزائر ضعيف جدا ولا يساهم بشكل كبير في الصادرات، بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات، حيث تشكل المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية وسنوضح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات (2000-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.21	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
الصادرات الصناعية	0.481	0.522	0.689	0.518	0.622	0.745	1.079	0.979	1.483	0.893
نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات	2.23	2.73	3.68	2.11	1.93	1.60	1.97	1.61	1.88	1.97
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
إجمالي الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.71	59.99	34.56	29.30	34.56	41.11	
الصادرات الصناعية	0.790	1.495	1.464	1.559	2.140	1.776	1.328	1.501	1.758	
نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات	1.38	2.05	2.04	2.40	3.56	5.13	4.53	4.34	4.27	

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات عرفت تذبذب من سنة 2000 إلى غاية سنة 2003، ثم بدأت بالانخفاض في سنة 2004 إلى غاية سنة 2010 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط والازمة المالية العالمية التي أثرت عليها، وابتداء من سنة 2011 شهدت نسب متزايدة في الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات حيث قدرت ب 2.05% إلى غاية سنة 2018 بنسبة

4.27%، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع.

الشكل رقم (3- 9):نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات (2000-2018)

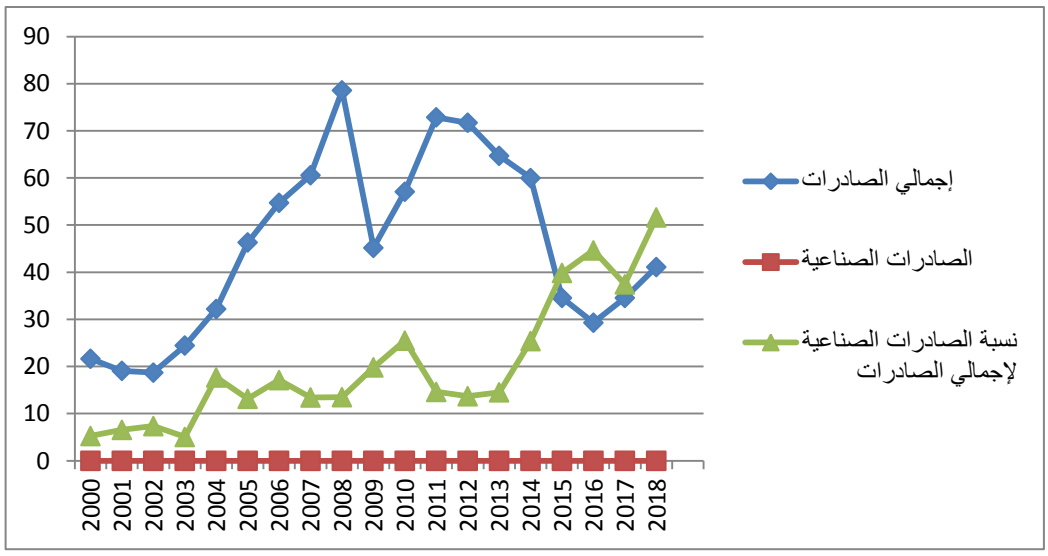

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الواردات خلال الفترة (2000-2019)

تعتبر الواردات وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي سواء كان عام أو خاص، وقد تكون هذه الواردات ذات طبيعة استهلاكية أو استثمارية، وفي كل الأحوال تمثل الواردات الجانب السالب في ميزان المدفوعات، وتتأثر هذه بعوامل كثيرة ناتجة عن تطور حجم الطلب المحلي، والسياسة المتبعة من طرف الدولة وسنحاول من خلال الجدول أسفله أن نحلل مدى مساهمة القطاع الصناعي في الواردات.

الجدول رقم(3-10): نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40
الواردات الصناعية	8.61	9.32	11.30	12.73	17.06	18.95	19.65	24.79	36.11	37.54
نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات	92.08	98.31	94.08	95.57	95.04	95.41	95.01	94.07	95.05	100
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الواردات	38.88	46.92	51.56	54.98	59.67	52.64	49.43	48.98	48.57	44.63
الواردات الصناعية	37.86	44.15	45.18	49.11	55.13	48.91	46.71	45.62	45.78	41.34
نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات	97.37	94.09	87.62	89.32	92.39	92.91	94.49	93.14	94.25	92.62

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على إحصائيات التقرير العربي الموحد.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى، وذلكبسب الإرتفاع و التطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والسياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في البرامج التنموية التي اعتمدت فيها على حجم الواردات، وبرامج الإنفاق العام التي طبقتها الجزائر مند 2001 والتي تم تلبية الطلب المنبثق عنها من خلال الإستيراد، لأن الجهاز الإنتاجي المحلي ضعيف وغير قادرة على الإستجابة للطلب المتزايد الذي تولد على برامج الإنفاق العام.

الشكل رقم (3- 10):نسبة الواردات الصناعية لإجمالي الواردات خلال الفترة (2000-2019)

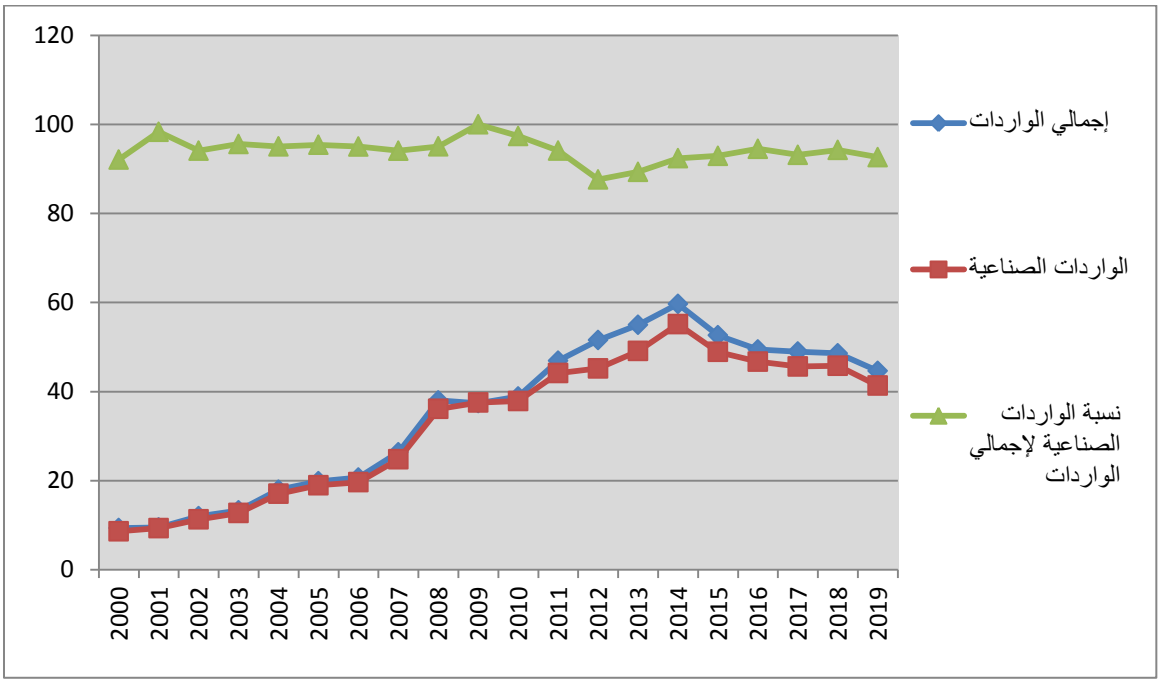

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في الميزان التجاري للفترة (2000-2019)

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات وسنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-11): تطور الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة(2000-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات الصناعية	0.481	0.522	0.689	0.518	0.622	0.745	1.079	0.979	1.483	0.893
الواردات الصناعية	8.61	9.32	11.30	12.73	17.06	18.95	19.65	24.79	36.11	37.54
الميزان التجاري الصناعي	-8.129	-8.798	-10.611	-12.212	-16.438	-18.205	-18.571	-23.811	-34.627	-36.647

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الصناعية	0.790	1.495	1.464	1.559	2.140	1.776	1.328	1.501	1.758
الواردات الصناعية	37.86	44.15	45.18	49.11	55.13	48.91	46.71	45.62	45.78
الميزان التجاري الصناعي	-37.07	-42.655	-43.716	-47.551	-52.99	-47.134	-45.382	-44.119	-44.022

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الإحصائيات السابقة.

من خلال الجدول نلاحظ خلال فترة الدراسة من2000 إلى 2018 وجود عجز في الميزان التجاري الصناعي، وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات الصناعية وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية وضعف معدلات مجهود التصدير، تبين بوضوح الوضعية التي يعاني منها القطاع الصناعي ومؤسساته في الجزائر بسبب ما مرّ عليه القطاع من أزمات مالية وصدمات بترولية أثرت عليه بالسلب وافتقاره إلى القدرات التنافسية لمواجهة المنتجات الصناعية الأجنبية في السوق الداخلي واختراق الأسواق الخارجية، ويرجع هذا الضعف في تنافسية القطاع إلى جملة من العوامل:

- انخفاض الجودة.
- ارتفاع التكلفة.
- ضعف انتاجية العمل.
- انخفاض قيمة العملة المحلية.
- ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية و المدخلات.

الشكل رقم(3-11): تطور الميزان التجاري الصناعي خلال الفترة(2000-2018)

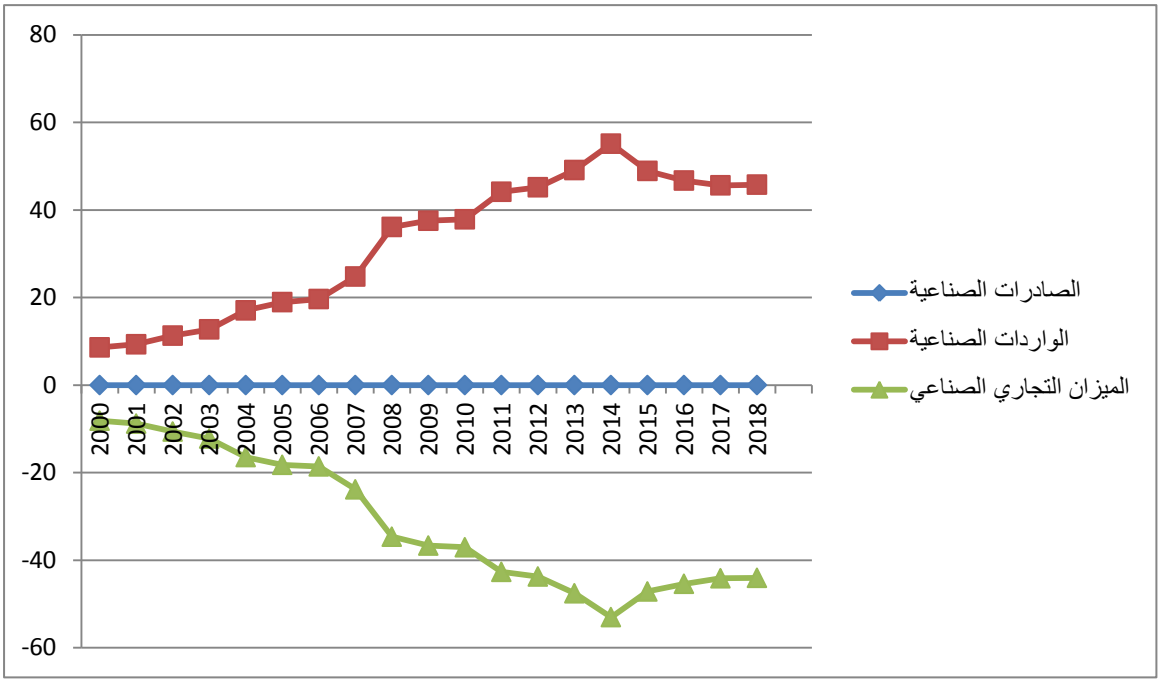

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول.

المطلب الرابع: استشراف آفاق القطاع الصناعي ومساهمته في ميزان المدفوعات

منذ أن ضربت الأزمة المالية الجزائر تهاوي أسعار البترول وجدت السلطات العليا للبلاد نفسها مضطرة للبحث عن المجالات البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية المطلقة للاقتصاد الريعي، وعليه توجهت الحكومة في إطار سياسيتها الاقتصادية الجديدة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لإنعاش الخزينة العمومية، وتحقيق الأمن الطاقوي للبلاد.

وضعت الجزائر خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5%عام 2030 خارج المواد النفطية عصب الاقتصاد الجزائري، وهي المواد التي أدت كنتيجة لذلك إلى دخول الجزائر في أزمة اقتصادية، وحسب وثيقة نشرها موقع وزارة المالية وصادق عليها مجلس الوزراء تضمنت مايلي:

المرحلة الأولى من الخطة تبدأ من (2016– 2020) وهي مرحلة الإقلاع، وتهدف خلالها الجزائر على نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات لأجل تحقيق أهداف كل قطاع وتقليص عجز الميزانية، ويتم ذلك عبر وسائل من أهمها تطوير عائدات الضرائب المحلية.

أما المرحلة الثانية من (2000–2025) فهي مرحلة انتقالية تدارك الاقتصاد المحلي، ومن الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترح تجسيدها كحلول لعام 2025 تتمثل في النقاط التالية:[1]

- الوصولإلى تحقيق معدل نمو برقمين في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الإستراتيجية المرسومة بحلول سنة 2025.
- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%.
- الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الأساسية.
- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة الناشطة.

في حين تهدف المرحلة الأخيرة (2026–2030) إلى استنفاد القدرات الاستدراكية للاقتصاد وتحقيق التوازن بين جل القطاعات لإنهاء استئساد القطاعات الطاقوية.[2]

---

[1]– خضراوي ساسية، **استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص11،12.

[2]– https://www.arabic.cnn.com، **كيف تخطط الجزائر لتحقيق نموها الاقتصادي، هذه أبرز الإجراءات والأهداف القادمة**، يوم: 2021/06/12، على الساعة: 14:59.

ويهدف المخطط عبر هذه المراحل إلى أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام ب2.3 مرة، وأن تتضاعف مساهمة القطاع الصناعي مرتين حتى يصل إلى 10%، وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع صادرات البلاد، وتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى 3%.

كما يهدف المخطط إلى تنويع الصادرات عبر إحداث مجالات اقتصادية جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، ومن ذلك الفلاحة والصناعة والخدمات، وتحسين ظروف الاستثمار الخاص والعام بشكل متساوي وتخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة، ووضع نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن سمات المخطط كذلك تطوير الطاقات المتجددة وتجسيد سياسة جديدة لنجاعة الطاقة وتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير بما يتيح تقليل الفرق بين الواردات والصادرات، إذ ترغب الجزائر بتكثيف الصادرات مقابلة كبح تدفق الواردات.

وأوصت الوثيقة بتحفيز خلق الشركات في الجزائر ومراجعة القوانين المتعلقة بها وتمويل الاستثمار العمومي وإصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال ومراجعة السياسة الصناعية وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية وتطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية ووضع نظام جديد للاحصائيات.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري قد شهد عدّة تذبذبات سواء خص ذلك بالارتفاع أو الانخفاض، حيث نجد أن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

كما يعتبر القطاع الصناعي من الدعائم الأساسية في الاقتصاد، مما أدّى بتضرر الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة نتيجة لجملة التقلبات التي شهدها قطاع المحروقات، والتي أحدثت صدمة وزعزعة كبيرة على استقرار ميزان المدفوعات، حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز، وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها، مما أثر سلبا على رصيد حساب رأس المال، لهذا قمنا بوضع مجموعة من الآليات التي تساعد على تطوير الصادرات ومجموعة من الآليات تساعد على الحد من تزايد الواردات.

الخاتمة

إن تنويع الاقتصاد الوطني والسعي نحو تنويع مصادره وتقليل هيمنة القطاع النفطي والوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المنشودة، لا يتم إلا بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو وهو ما ظهر في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الاقتصاد للمحروقات، تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط. ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

كما يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأدوات التحليل الاقتصادي، بالإضافة إلى كونه بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات و المساعدات وكل المعاملات الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، ولقد تعرفنا لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري والتطورات التي مر بها، حيث بدلت الجزائر جهد أكبر لإصلاح الاقتصاد بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية، وتركيز جهودها نحو إنعاش القطاع الصناعي و النهوض به وتنميته للتخفيف من حدة الصدمة التي خلفها انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

✓ **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر تحليل القطاع الصناعي على ميزان المدفوعات الجزائري توصلنا إلى عدة نتائج وتتمثل فيما يلي:

- ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية إضافة إلى مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.
- يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات لا تقل أهمية عن بعضها البعض، ويتم تسوية الخلل إما عن طريق السياسة النقدية والمالية.
- إن تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من دائرة الأزمات نهائيا مادام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.
- تمتلك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر المستدام لتستطيع الخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية.

- تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري، وذلك لصغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين.
- تمتلك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر المستدام لتستطيع الخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية.
- كشفت الدراسة التي قمنا بها بهشاشة الاقتصاد الجزائري، وأن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل هيكلية عميقة، اعتماد المفرط على قطاع المحروقات، بحيث يشكل نسبة 97.22 % من صادرات الدولة، وضعف أداء باقي القطاعات على رأسها الصناعة التحويلية التي تعتبر قاطرة الاقتصاديات الدول.
- الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا مستمرا خلال أغلب فترة الدراسة حيث شهد سنة 2008 أعلى نسبة له قدرت ب 40.60%، إلا أن ذلك لا يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية، بل يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية.
- يشير التطور الكبير للواردات إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور وارتفاع مستوى القدرة الشرائية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.
- عند زيادة أسعار النفط يحقق ميزان المدفوعات فائضا وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية، وفي حالة انخفاض أسعار النفط يحقق ميزان المدفوعات عجزا وذلك لإتباع الدولة سياسة انكماشية.
- يساهم الناتج الصناعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.95% سنة 2019 حيث تساهم الصناعة التحويلية بنسبة 4.5% سنة 2019، والصناعة الإستخراجية تساهم ب19.5% (وهو مايثبث صحة الفرضية الأولى).
- تساهم الصادرات الصناعية بنسبة 4.27% سنة 2018 محققة تراجع مقارنة بسنة 2017 أين حققت نسبة 4.34% ومنه نلاحظ محدودية تأثير الصناعة في صادرات الجزائر، وبالتالي ضعف مساهمتها في ميزان المدفوعات (وهو مايثبث صحة الفرضية الثانية).

- تساهم الواردات الصناعية بنسبة94.25 % سنة 2018 محققة تراجع طفيف مقارنة بسنة 2017 أين حققت نسبة 93.14%، ومنه نلاحظ أن الصناعة لها تأثير كبير في واردات الجزائر، وبالتالي مساهمتها بقوة في ميزان المدفوعات(وهو مايثبت صحة الفرضية الثالثة).

✓ **الاقتراحات والتوصيات**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- البحث عن مصادر متنوعة للدخل الوطني للخروج من تبعية المحروقات، بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحفيز القطاعات الإنتاج الأخرى.
- الرفع من كفاءة المؤسسات خاصة المتوسطة والصغيرة من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية والتصديرية.
- العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- إقامة علاقة تكامل وتعاون ما بين مراكز البحث والجامعات مهما كانت صفتها(وطنية أو أجنبية)، لتنمية وتطوير المؤسسات الصناعية، بهدف تشغيل عمالة مؤهلة ومدربة، وأيضا قبل القيام بالمشروع الصناعي لابد من إقامة بحوث تسويقية وترويجي في الواقع العملي.
- ضرورة تشجيع وتحفيز عمليات الاستثمار في الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى، لأنها الفرع الذي يعد دعامة أساسية للقطاع الصناعي، كما يمكن الاستفادة من إمكانيات الجزائر الطبيعية في تأسيس صناعات أخرى منها الصناعات البيتروكيماوية أو الكيميائية والتي تستغل مخرجات الصناعة الإستخراجية لتقديم منتجات قابلة للاستعمال والتصدير، بدلا من تصديرها في صورة مادة خام ثم إعادة استيرادها في شكل مواد كيميائية.

✓ **أفاق الدراسة**

في الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا مقدمة لمن يهمه البحث في مثل هذه المواضيع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى، لذا نقترح بعض الدوافع التي نراها أن تكون اشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الأتي:

- أثر تحليل القطاع الصناعي على الميزان التجاري.
- ميزان المدفوعات في ظل العولمة الاقتصادية.
- القطاع الصناعي خارج المحروقات وأثره في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري.

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

2- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

3- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي**، السياسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.

4- الفار ابراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، مصر، 1991.

5- ايمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية، مصر، 2006.

7- بامخرمة أحمد سعيد، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1994.

8- بسان الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

9- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

10- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

11- دريد كامل آيت شبيب، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

12- طارق فاروق المصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

13- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

14- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، بدون بلد، 2001.

15- مالك بن تيى، **مشكلة الثقافة**، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر.

16- مدحث القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

17- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، دار دحلب للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر.

18- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

19-محمد فوزي أبو السعد، مقدمة الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية، مصر، 2014.

20- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

21- عادل أحمد حشيش، **الإقتصاد الدولي**، دار الجديدة للنشر، مصر، 2001.

22- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة جربيب أم الحسن، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999.

23- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

24- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، مصر، 2001.

25- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

26- شارلز وجاريث جونز، **الادارة الاستراتيجية(مدخل متكامل)**، ترجمة رفاعي محمد ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

27- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

ب- المجلات

1- الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

2- بوردامة مصطفى، الطيب قصاص، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي بالجزائر**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 12، 2017.

3- عطا الله بن مسعود، **النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 10، 2016.

4- ط. د/ بري الهادي، **استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلة خلال الفترة 1990-2016**، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، الجزائر، 2018.

5- زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

6- مسعودي محمد، **تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 09، بدون سنة نشر.

7- ساعو باية، **القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول**، مجلة المعارف، العدد 22، جوان 2017.

8- عبدوس عبد العزيز، **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر دراسة مقارنة مع بعض الدول المغرب العربي الكبير**، مجلة الباحث، 2013.

9- قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شما افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد 05.

ج- الأطروحات والرسائل الجامعية

1- آبحري سفيان، **الشراكة الأورو مغاربية آثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منظمة المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.

2- إلهام آيث اعمر بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وأفاق**، أطروحة دكتوراه في علوم التسير، جامعة الجزائر3، 2017.

3- أميرة بوقطة، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لحالة الجزائر2000-2016**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2018.

4- إسحاق خرشي، **استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.

5- زرافة محمد، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، اقتصاد قياسي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016.

6- حماد اياد، **دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

7- حنان لعروق، **سياسية سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2005.

8- طارق ريع فيصل بوغاري، **تطور التجارة الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2000-2018**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2020.

9- يحيى فريك، **استراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال**، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012.

10- منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

11- مراد حطاب، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016.

12- مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة آبي بكر بلقايد، الجزائر، 2018.

13- نعيم إلهام، **استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016.

14- سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015.

15- قريني عبد السلام، **أثر ترقية الصادرات غير نفطية، على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2018.

ج- المؤتمرات والملتقيات

1-الطيب دودي، دلال بن طبي، **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، يوم 02-03 ديسمبر 2008.

2- بوخاري سمية، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر المشاكل والحلول**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي والتسيير، جامعة الجزائر، يوم 06-07 نوفمبر 2018.

3- سعود وسيلة، قاسي كمال، **المؤتمر الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة بعنوان تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، جامعة البليدة 02، الجزائر.

4- فركاشة سفيان، **دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

5- قدي عبد المجيد، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، الجزائر، أفريل 2002.

6- خضراوي ساسية، **استراتيجية ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

د- التقارير

1-المركز الوطني لوثائق الصحافة والاعلام، الصناعة الجزائرية رهانات وآفاق 2011.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

3- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، استراتيجية وسياسة انعاش وتنمية الصناعة، الكتاب للحكومة، 2007.

4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية.

هـ- المواقع الإلكترونية

-https://www.arabic.cnn.com، **كيف تخطط الجزائر لتحقيق نموها الاقتصادي، هذه أبرز الإجراءات والأهداف القادمة.**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-R.B.Sutcliff,Industry and Underdevelopmen, **Addison Wesley Publishing Company**, 1971. P17-18. مترجم من طرف مدحت القريشي

2- Ministere de L'industrie et de la Promotion des investissements, **Stratégie et politiques de relance et developpement industriels synthese**, Algérie, p16.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر خاصة الصناعة التحويلية التي لا تزال مساهمتها في الناتج المحلي محدودة جدا ب (4.5 %)، رغم أنها قاطرة لقيادة الاقتصاد الوطني نحو التطور لتبقى الصناعة الاستخراجية هي المسيطر على القطاع الصناعي.

ولا يزال القطاع الصناعي في الجزائر ضعيف جدا لا يساهم بشكل كبير في الصادرات، بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات رغم النمو المحقق في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات من أجل تطوير هذا القطاع، حيث لم تتجاوز مساهمة الصناعة في الصادرات 4.3% من إجمالي الصادرات.

أشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر البترول، حيث توصلنا إلى عدم فعالية القطاع الصناعي في التأثير على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، القطاع الصناعي، الاقتصاد الجزائري، الصناعة الجزائرية، الميزان التجاري ، الصادرات والواردات.

Abstract :

This study amis to analyze the performance of the industrial sector in Algeria, especially the manufacturing industry, whose contribution to the GDP is still very limited by(4.5%), although it is a locomotive to lead the national economy towards development so that the extractive industry remains in control of the industrial sector.

The industrial sector in Algeria is still very weak and does not contribute significantly to exports, due to the dominant role of the hydrocarbon sector despite the growth achieved in recent years, thanks to the contribution of the private sector to diversifying exports, in addition to the efforts made by the authorities to develop this sector, as the industry's contribution to exports did not exceed 4.3% of the total exports.

The applied results indicated that there is a strong relationship between the balance of payments balance and the oil price the ineffectiveness of the industrial sector in influencing the trade balance and the balance of payments.

KEYWORDS: Balance of payments, industrial sector, Algerian economy, Algerian industry, balance trade, exports and imports.

الملاحق

الملحق رقم 01

2013	2012	2011	2010	2009	
	بملايير الدينارات				
68,79	948,01	1 290,24	906,41	30,26	الرصيد الخارجي الجاري
744,52	1 549,97	1 890,06	1 354,40	584,84	الميزان التجاري
5 105,80	5 548,33	5 308,40	4 247,33	3 281,82	الصادرات (f.o.b)
5 022,61	5 458,90	5 218,97	4 175,22	3 225,81	المحروقات
83,19	89,43	89,42	72,11	56,01	أخرى
-4 361,28	-3 998,37	-3 418,34	-2 892,93	-2 716,98	الواردات (f.o.b)
-537,86	-549,97	-638,68	-618,70	-631,10	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
310,28	307,55	272,60	265,57	216,91	دائن
-848,14	-857,52	-911,27	-884,27	-848,01	مدين
-358,90	-300,34	-154,17	-26,41	-94,78	دخل العوامل، صافي
281,40	302,79	324,08	341,91	345,18	دائن
-640,30	-603,13	-478,25	-368,32	-439,96	مدين
-5,28	-25,26	-17,76	-8,19	-12,59	دفع الفوائد
-635,02	-577,87	-460,49	-360,13	-427,37	أخرى
	-491,82	-362,34	-292,96	-284,84	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
221,03	245,35	193,02	197,12	191,30	تحويلات، صافية
-60,23	-11,20	182,59	243,47	250,38	رصيد حساب رأس المال
0,02	0,69	0,09	0,28	0,01	حساب رأس المال
0,00	0,00	0,60	106,35	0,00	إستثمار في المحفظة
155,85	118,29	147,88	151,70	184,42	الإستثمار المباشر (الصافي)
-83,72	-46,01	-78,76	32,92	96,65	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
4,78	20,61	6,57	40,93	159,74	السحب
-88,50	-66,61	-85,33	-8,01	-63,09	الإهتلاك
132,38	-82,80	112,97	-47,78	-30,68	الأخطاء و السهو، صافي
8,56	933,81	1 472,83	1 149,88	280,64	الرصيد الاجمالي
-8,56	-933,81	-1 472,83	-1 149,88	280,64	التمويل
-16,63	-945,79	1 465,02	1 125,76	185,53	
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
13,05	15,068	7,51	5,49	6,72	
0,00	0,00	0,00	0,00	121,80	
-4,98	0,12	15,32	18,63		

الملحق رقم 02

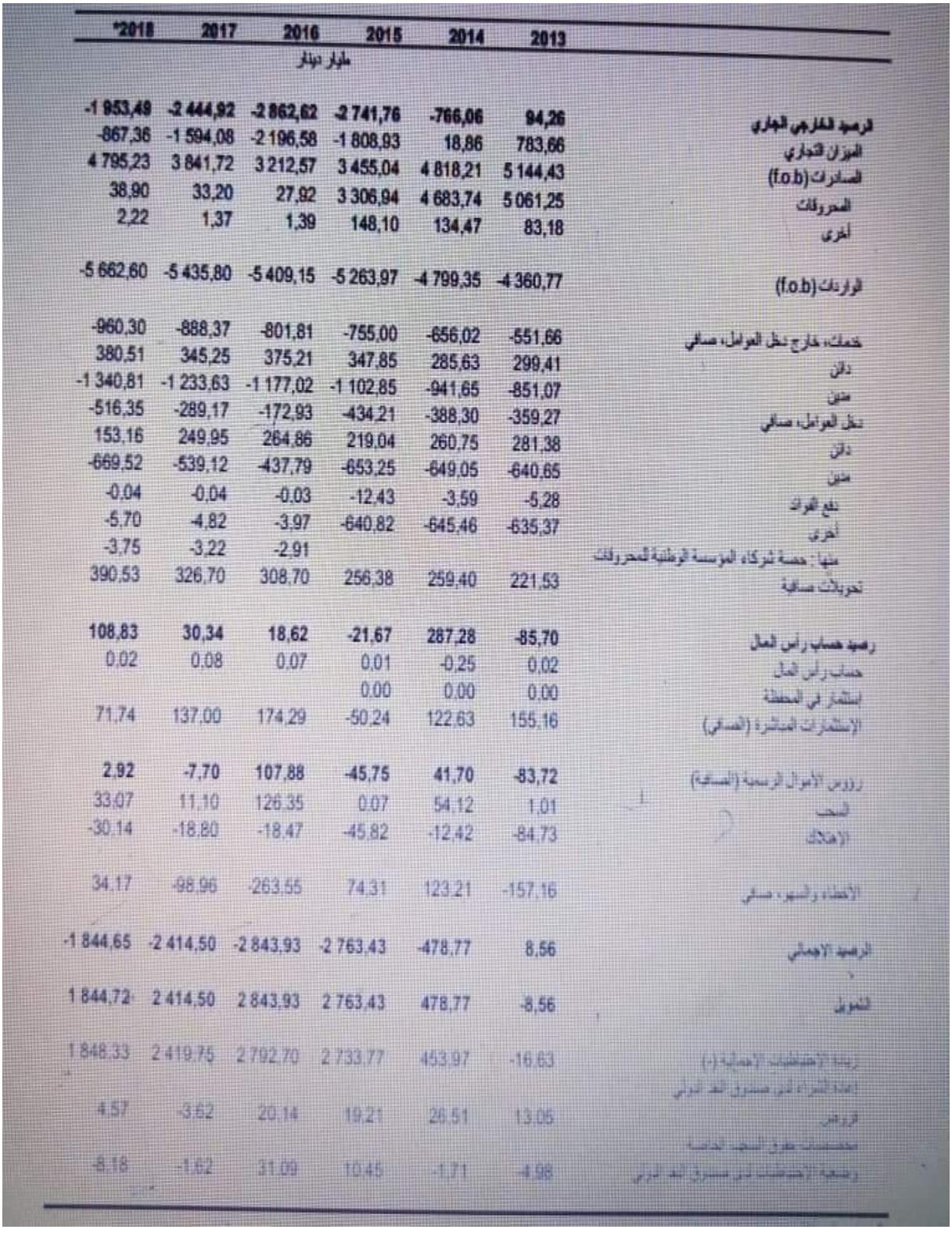

	2013	2014	2015	2016	2017	*2018
		مليار دينار				
الرصيد الخارجي الجاري	94,26	-766,06	-2 741,76	-2 862,62	-2 444,92	-1 953,49
الميزان التجاري	783,66	18,86	-1 808,93	-2 196,58	-1 594,08	-867,36
الصادرات (f.o.b)	5 144,43	4 818,21	3 455,04	3 212,57	3 841,72	4 795,23
المحروقات	5 061,25	4 683,74	3 306,94	27,82	33,20	38,90
أخرى	83,18	134,47	148,10	1,39	1,37	2,22
الواردات (f.o.b)	-4 360,77	-4 799,35	-5 263,97	-5 409,15	-5 435,80	-5 662,60
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-551,66	-656,02	-755,00	-801,81	-888,37	-960,30
دائن	299,41	285,63	347,85	375,21	345,25	380,51
مدين	-851,07	-941,65	-1 102,85	-1 177,02	-1 233,63	-1 340,81
دخل العوامل، صافي	-359,27	-388,30	-434,21	-172,93	-289,17	-516,35
دائن	281,38	260,75	219,04	264,86	249,95	153,16
مدين	-640,65	-649,05	-653,25	-437,79	-539,12	-669,52
دفع الفوائد	-5,28	-3,59	-12,43	-0,03	-0,04	-0,04
أخرى	-635,37	-645,46	-640,82	-3,97	-4,82	-5,70
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات				-2,91	-3,22	-3,75
تحويلات صافية	221,53	259,40	256,38	308,70	326,70	390,53
رصيد حساب رأس المال	-85,70	287,28	-21,67	18,62	30,34	108,83
حساب رأس المال	0,02	-0,25	0,01	0,07	0,08	0,02
استثمار في المحفظة	0,00	0,00	0,00			
الإستثمارات المباشرة (الصافي)	155,16	122,63	-50,24	174,29	137,00	71,74
رؤوس الأموال الرسمية (الصافي)	-83,72	41,70	-45,75	107,88	-7,70	2,92
السحب	1,01	54,12	0,07	126,35	11,10	33,07
الإهتلاك	-84,73	-12,42	-45,82	-18,47	-18,80	-30,14
الأخطاء والسهو، صافي	-157,16	123,21	74,31	-263,55	-98,96	34,17
الرصيد الإجمالي	8,56	-478,77	-2 763,43	-2 843,93	-2 414,50	-1 844,65
التمويل	-8,56	478,77	2 763,43	2 843,93	2 414,50	1 844,72
زيادة الاحتياطات الرسمية (-)	-16,63	453,97	2 733,77	2 792,70	2 419,75	1 848,33
الرصيد	13,05	26,51	19,21	20,14	-3,62	4,57
زيادة الاحتياطات في مصرف الجزائر	-4,98	-1,71	10,45	31,09	-1,62	-8,18

الملحق رقم 03

*2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
1,898,619	1,504,657	1,307,356	1,099,541	898,672	752,220	673,131	663,296	676,427	480,097	مجموع الدول العربية
21,237	17,005	14,637	12,588	11,395	10,196	9,583	8,976	8,461	6,650	الأردن
250,517	196,643	168,384	138,331	104,180	86,686	73,635	68,909	69,979	42,377	الإمارات
24,338	18,447	15,852	13,459	11,235	9,747	8,491	7,971	8,028	5,889	البحرين
40,885	35,650	31,147	29,093	28,251	24,982	23,143	20,056	19,435	18,050	تونس
170,300	134,143	117,288	103,103	85,352	67,864	56,755	54,710	54,793	42,079	الجزائر
982	848	770	709	666	625	592	574	553	498	جيبوتي
468,800	383,871	356,155	315,337	250,339	214,573	188,551	183,012	188,442	142,458	السعودية
61,085	56,565	45,467	35,186	26,609	21,369	18,135	15,717	13,422	7,003	السودان
52,582	40,804	33,407	28,203	24,475	21,688	20,669	20,237	18,923	16,617	سورية
110,423	72,486	54,846	33,327	24,700	10,621	17,437	17,682	20,969	7,500	العراق
59,945	41,639	36,804	30,905	24,674	21,543	20,048	19,399	19,450	13,803	عمان
102,303	71,041	56,770	42,463	31,734	23,534	19,364	17,538	17,760	8,138	قطر
148,165	114,585	101,549	80,799	59,439	47,869	38,129	34,906	37,714	27,186	الكويت
29,620	25,044	22,437	21,861	21,790	20,083	18,712	17,065	16,679	11,122	لبنان
76,732	63,854	55,227	45,395	33,420	26,296	21,924	30,032	34,574	30,510	ليبيا
162,640	130,367	107,378	89,528	87,623	81,135	85,180	97,367	99,590	60,106	مصر
85,743	75,119	65,637	59,524	56,948	49,819	40,474	37,766	36,958	33,184	المغرب
3,615	2,819	2,699	1,857	1,495	1,285	1,146	1,117	1,072	1,411	موريتانيا
28,708	23,727	20,903	17,872	14,348	12,305	11,164	10,264	9,625	5,517	اليمن

الملحق رقم 04

	الصناعات الإستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
مجموع الدول العربية	824,501.2	43.4	168,828.7	8.9	993,329.9	52.3
الأردن	1,184.0	5.6	3,834.0	18.1	5,018.0	23.6
الإمارات	95,820.3	38.2	31,451.0	12.6	127,271.3	50.8
البحرين	6,336.3	26.0	3,360.9	13.8	9,697.2	39.8
تونس	3,740.6	9.1	7,303.9	17.9	11,044.5	27.0
الجزائر	77,454.3	45.5	6,540.4	3.8	83,994.7	49.3
جيبوتي	0.0	...	26.0	2.6	...	...
السعودية	268,053.2	57.2	38,736.8	8.3	306,790.0	65.4
السودان	9,594.2	15.7	4,650.8	7.6	14,245.0	23.3
سورية	13,879.1	26.4	3,368.8	6.4	17,247.9	32.8
العراق	72,836.0	66.0	1,933.5	1.8	74,769.5	67.7
عمان	30,841.6	51.4	6,136.5	10.2	36,978.2	61.7
قطر	63,112.4	61.7	6,975.3	6.8	70,087.6	68.5
الكويت	88,091.0	59.5	8,276.0	5.6	96,367.0	65.0
لبنان	0.0	0.0	2,691.4	9.1	2,691.4	9.1
ليبيا	57,000.8	74.3	3,827.9	5.0	60,828.8	79.3
مصر	25,500.1	15.7	25,332.9	15.6	50,833.0	31.3
المغرب	1,658.9	1.9	11,814.0	13.8	13,472.8	15.7
موريتانيا	1,095.2	30.3	254.3	7.0	1,349.5	37.3
اليمن	8,303.2	28.9	2,314.3	8.1	10,617.5	37.0

الملحق رقم 05

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي(دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي(بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية الصناعية (%)
مجموع الدول العربية	787,770	2,081	27,981	1.8
الأردن	7,381	735	22,329	1.3
الإمارات	105,868	11,507	181,354	3.0
البحرين	11,303	7,531	62,679	1.4
تونس	6,699	585	5,079	0.3
الجزائر	40,107	961	10,338	0.7
جيبوتي	65	63	1,588	0.3
السعودية	263,005	8,065	237,520	4.6
السودان	17,929	439	17,964	1.6
سورية	...	...	...	...
العراق	77,184	1,986	49,087	2.8
عمان	29,217	6,407	175,702	5.9
فلسطين	1,600	323	...	...
قطر	70,470	25,757	153,819	1.8
القمر	35	43	...	...
الكويت	59,011	13,114	89,294	1.7
لبنان	4,625	1,216	7,473	0.3
ليبيا	20,087	2,068	28,335	1.5
مصر	50,366	541	5,780	0.9
المغرب	19,776	567	7,527	0.9
موريتانيا	638	161	4,144	1.2
اليمن	2,403	85	1,302	0.4

الملحق رقم 06

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2000	2016	2000	2016	2000	2016	2000	2016	2000	2016
مجموع الدول العربية	25,728.0	116,954.8	9.7	15.6	1.7	2.5	79.4	59.2	9.2	22.6
الأردن	1,310.3	5,406.5	69.0	72.0	14.6	8.8	0.0	0.1	16.4	19.1
الإمارات	1,146.2	19,942.5	2.3	7.5	3.2	2.9	93.8	42.5	0.7	47.1
البحرين	607.1	2,233.0	9.8	18.5	16.2	22.8		55.0	74.0	3.7
تونس	4,504.5	10,382.6	77.0	76.5	1.5	1.4	12.1	7.2	9.4	14.9
الجزائر	506.7	1,328.6	2.3	4.6	0.3	0.3	97.2	94.0	0.2	1.1
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	5,586.0	33,543.9	7.2	18.4	0.1	1.3	92.1	78.4	0.6	1.9
السودان	142.8	...	7.9	...	0.5	...	69.3	...	22.3	...
سورية	361.5	...	7.8	...	0.7	...	76.4	...	15.1	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	82.4	...	0.4	...	0.0	0.0	97.1	100.0	2.5	...
عمان	1,403.6	4,401.9	12.4	18.0	0.9	3.7	82.5	62.5	4.2	15.8
فلسطين	...	...	...	63.6	...	8.4	...	0.2	...	27.8
قطر	997.1	2,977.2	8.6	5.2	0.1	0.6	91.2	82.8	0.1	11.4
القمر	1.2	0.0	8.5		0.0	0.0	0.0	0.0	88.3	78.2
الكويت	874.6	4,257.1	4.5	9.2	0.1	0.3	94.3	89.1	1.1	1.4
لبنان	505.5	2,460.2	70.7	62.6	7.4	9.3	0.2	1.1	21.7	27.0
ليبيا	896.5	...	6.7	...	...	...	92.6	...	...	...
مصر	2,026.0	13,727.3	38.4	53.9	5.9	4.0	41.9	16.3	15.8	25.8
المغرب	4,703.9	16,123.3	64.1	70.8	8.8	6.5	3.7	0.9	23.4	21.8